مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٩٥

الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد ديجاميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في يوغوسلافيا السابقة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في يوغوسلافيا السابقة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أسبانيا وأوكرانيا وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا وكرواتيا وكندا وكولومبيا وماليزيا ومصر والمغرب والنرويج واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرحب بوزير خارجية البوسنة والهرسك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) مقعدا إلى طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نوبيلو (كرواتيا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يانيز - بارنويفو (اسبانيا) والسيد زلنكو (أوكرانيا) والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد كمال (باكستان) والسيد سليم (تركيا) والسيد بارك (جمهورية كوريا) والسيد ماليسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيد تورك (سلوفينيا) والسيد كارسغاد (كندا) والسيد لونسونو باريدز (كولومبيا) والسيد رجالي (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) والسيد السنوسي (المغرب) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد أوادا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت التماسا مؤرخا ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجها إلى المجلس من السيد يوفانوفتش. وبموافقة المجلس، اعتزم دعوته لكي يشغل مقعدا إلى طاولة المجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يوفانوفتش مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/977، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين والمانيا واندونيسيا وايطاليا ورواندا وعمان وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية، والوثيقة S/1995/978، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والأرجنتين والمانيا وايطاليا والجمهورية التشيكية ورواندا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن للوثيقة S/1995/972، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة.

وأفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروعي القرارين للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت على مشروعي القرارين.

سير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك والذي أقرته الأطراف بالأمس في دايتون، أوهايو، يمثل نقطة تحول تاريخية في الصراع المرير الذي عصف بمنطقة البلقان طوال السنوات الأربع الماضية. والحكومة البريطانية ترحب بحرارة بهذا الاتفاق. وقد يبدو هذا البيان تحصيل حاصل، فالمملكة المتحدة، رغم كل شيء، وبوصفها عضوا في فريق الاتصال، والمساهم الرئيسي، للجزء الأكبر من هذا العام، في قوات حفظ السلام في الميدان، وأحد المساهمين الرئيسيين في برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليوغوسلافيا السابقة، اضطلعت بدور مركزي في الجهود التراكمية المبذولة على امتداد السنوات الأربع الماضية والتي أدت إلى هذا الاتفاق.

ولكن حتى إذا كان هذا البيان تحصيل حاصل، فلا تزال هناك حاجة إلى إسماعه بصوت عال وواضح. فمن بين الأطراف، هناك من يدعي بالفعل أن هذا الاتفاق غير منصف، وأنه كان من الممكن كسب المزيد بمواصلة القتال. وهم يفضلون التنصل مما تم الاتفاق عليه في دايتون بدلا من اقتناص الفرص والتصدي للصعوبات التي يمثلها. وأنا لا اتفق معهم في هذا الرأي ولا يمكنني أن أوافق عليه. فالحكومة البريطانية تؤمن دوما بأن التسوية التفاوضية هي السبيل الوحيد المؤدي إلى السلام الدائم. وهذا الاتفاق يحافظ على البوسنة بوصفها دولة واحدة. فهو يضع الأساس لتعزيز استقلالها وأمنها. وسيسمح، وعلى نحو حاسم، لشعب البوسنة، بما في ذلك من أجبروا منه على الفرار من ديارهم، بأن يقرر من الذي يمثله. كما أنه يوفر الأساس لاستعادة الاستقرار في جميع أنحاء منطقة البلقان بأسرها. ولكل هذه الأسباب ترحب الحكومة البريطانية ترحيبا حارا بهذا الاتفاق.

كما نشيد بكل من ساعدوا على وضع هذا الاتفاق. فالولايات المتحدة اضطلعت بالدور الرئيسي في دايتون. ونحن نهنئ وزير الخارجية كريستوفر، ومساعد وزير الخارجية هولبروك، وجميع من عملوا جاهدين على التوصل إلى هذا الاتفاق. ومع ذلك فإن هذا الاتفاق لم يكن ممكنا لولا التصميم الجماعي الذي أبداه المجتمع الدولي لتأمين تسوية تفاوضية، ولولا تفاني المفاوضين السابقين - وآخرهم لورد أوين وثورفالد ستولتنبرغ - والوسيط الأوروبي كارل بيلدت وأعضاء فريق الاتصال الآخرين الممثلين في دايتون؛ ولا كان من الممكن تحقيقه لولا شجاعة ومثابرة قوات الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى في الميدان، ولولا التزام الحكومات بإتاحة قوات حفظ السلام في المقام الأول.

في آب/أغسطس من العام الماضي اتخذت بلغراد خطوة هامة بقرارها إغلاق حدودها مع صرب البوسنة إلى أن يصبحوا مستعدين لقبول تسوية تفاوضية. وقد استجاب لها هذا المجلس وعن حق، بمنحها صفقة محدودة من تخفيف الجزاءات، شريطة أن تظل تلك الحدود مغلقة. ووجود اتفاق السلام هذا هو أوضح تبرير ممكن لاستخدام هذا المجلس للجزاءات الاقتصادية كوسيلة لإحداث تغيير. وبالتالي يكون من الصواب أن يقوم المجلس الآن بمكافأة بلغراد على مساهمتها في النتيجة الناجحة لمفاوضات دايتون، بمنحها تخفيف ملموس للجزاءات.

ولكن هذا المجلس، وهو محق في ذلك كما نرى، يقدم مكافأة مشروطة. فمشروع القرار المعروض علينا يرهن إمكانية الرفع الدائم للجزاءات بتنفيذ الاتفاق وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة. ويقرر كذلك إن إمكانية تخفيف الجزاءات يمكن إلغاؤها في أي وقت في حالة عدم التعاون في تنفيذ الاتفاق. ومن قبيل الحرص أن نتفادى المساس بالمسألة المعقدة الخاصة بخلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، والتي نأمل أن تقوم بلدان المنطقة الآن بمعالجتها على وجه الاستعجال بغية التوصل إلى اتفاق بشأن التصرف في الأموال والموجودات. ومشروع القرار هذا ينص على أن الأموال والموجودات المجمدة الخاضعة لأي مطالبات، بما في ذلك مطالبات من الدول الخلف، ستظل مجمدة إلى أن تحسم هذه المطالبات. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة البريطانية، لدى تنفيذ القرار، ستفسر المطالبات بأنها تلك المثارة حاليا في دعاوى قانونية، ونعتقد أن هذا هو ما يعنيه مشروع القرار.

وبالنسبة لتعليق الجزاءات، فمن الصواب أيضا أن يسمح هذا المجلس برفع حظر الأسلحة على مراحل، في سياق تنفيذ اتفاق السلام، وفي ضوء المصالح المشتركة لجميع دول المنطقة، من أجل إبرام ترتيبات إقليمية لتحديد الأسلحة. والحكومة البريطانية تعلق أهمية خاصة على إبرام مثل هذه الترتيبات لتحديد الأسلحة، ونتوقع من الأطراف المعنية أن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها المحددة في مرفق الاتفاق المتعلق بالاستقرار الإقليمي. لقد شهد هذا المجلس العديد من المناقشات الحيوية بشأن مسألة حظر الأسلحة في غضون السنوات القليلة الماضية. ولا تزال هذه المسألة موضع جدل. ولكن مما لا شك فيه أن الجزاءات الاقتصادية وحظر الأسلحة كان لهما دور هام في احتواء الصراع وإقناع الأطراف بالتخلي عن الخيار العسكري والتفاوض بجدية.

إلا أن هذا الاتفاق، مع ترحيبنا به، لن يحقق شيئا يذكر ما لم تنفذه الأطراف على وجه الاستعجال وبالكامل. وهذا يتطلب التفاني والمثابرة. وستكون هناك عقبات كثيرة على طول الطريق. ولكن يتعين على الأطراف أن تظل مصممة على الوصول بهذه المهمة إلى نهاية الطريق، لأن البديل الوحيد هو الانزلاق مرة أخرى إلى معاناة وبؤس السنوات الأربع الماضية.

والخطوة التالية هي توقيع الأطراف على الاتفاق في مؤتمر يعقد في باريس في المستقبل القريب. وسيساعد ذلك على تمهيد الطريق لوزع قوة للتنفيذ، ولتشكيل هياكل التنفيذ المدنية. ولكن الأطراف، بدورها، تحتاج إلى أن تكون قادرة على أن تعول على مشاركة المجتمع الدولي النشطة بمساعدتها في تنفيذ هذا الاتفاق. ونحن على استعداد للقيام بدورنا. ومن المرجح أن تكون هناك مساهمة بريطانية كبيرة جدا، بما في ذلك إتاحة قوات للمشاركة في قوة التنفيذ. وسنعمل أيضا مع شركائنا الأوروبيين على دعم الجهود الدولية لتعزيز عملية العودة الطوعية للاجئين، ورصد حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والنهوض بالتعمير الاقتصادي طويل الأجل.

ولكي يمضي هذا العمل قدما في سهولة ويسر، ستعقد الحكومة البريطانية، في لندن في القريب العاجل، مؤتمرا لتنفيذ السلام، حتى تتمكن الحكومات والمنظمات والوكالات المشاركة بشكل مباشر في عملية التنفيذ، من وضع التفاصيل العملية لأفضل السبل للقيام بذلك. وستضطلع الأمم المتحدة بدور هام في تلك الترتيبات، كما أننا نتطلع إلى مشاركة الأمين العام في مؤتمر لندن.

وهناك جانب بالغ الأهمية لسياسة هذا المجلس تجاه الحالة في البوسنة، لم يُشر إليه في مشروعي القرارين المطروحين علينا إلا بشكل عابر؛ وهو عمل المحكمة الدولية. فلا يزال من المهم أكثر من أي وقت مضى، الآن وقد أوشك السلام أن يحل بحق في البوسنة، أن تتعاون جميع الأطراف تعاونا تاما مع المحكمة، لأنه إذا كانت المصالحة أحد العناصر الحيوية في عملية إعادة بناء مجتمع مزقته الحرب، فلا بد أيضا من أن يكون في هذه العملية مكان للعدالة. وليس لأية حكومة - صربية كانت أو كرواتية أو أية حكومة أخرى - أن تفترض أن لها الحرية في عرقلة عمل المحكمة. فقبل أقل من أسبوعين، على سبيل المثال - طالب هذا المجلس، في جملة أمور، بأن تتعاون سلطات صرب البوسنة في الجهود المبذولة لتحديد مصير آلاف المدنيين المفقودين من سريبرنيتسا. ولا يجوز لأي شيء حدث بالأمس في دايتون أن يطغى على الحاجة إلى إثبات الحقائق في مثل هذه الحالات وضمان أن تسود العدالة في نهاية المطاف.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعد اتفاق دايتون إنجازا رئيسيا وخطوة هامة إلى الأمام. ونحن ممتنون لجميع من أسهموا في جعله ممكنا. وقد لا يكون متصفا بالكمال ولكنه يمثل أفضل فرصة تسنح بعد وقت طويل لإحلال سلام دائم في المنطقة. وقد تعين على كل الأطراف أن تقدم تنازلات مؤلمة. وليس هناك من هو راض تماما عن النتيجة. وهذا دليل على أن الاتفاق ككل قائم على أساس واقعي. ومن ثم فإننا نحث الأطراف على أن تظل صامدة في قبولها، وفي سعيها إلى السلام، على النحو الوارد في الاتفاق وفي طريقة تنفيذه.

وعندما نقول هذا، نفكر في جميع ضحايا الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ونفكر في الرجال والنساء والأطفال الأبرياء الذين قتلوا عبثا. ونتوجه بأفكارنا إلى الرجال والأولاد المفقودين، وخاصة في سربرينتسا وزيبا ومنطقة بانيالوكا. ونقف إجلالا لأصحاب الخوذ الزرق الذين ضحوا بحياتهم من أجل

السلام. إن تضحياتهم ومعاناتهم تلقي مسؤولية هائلة على كاهل جميع الذين يتعين عليهم أن ينفذوا اتفاق ديتون بحسن نية. فالموقعون على الاتفاق والأطراف الأخرى فيه يجب أن ينتهزوا الفرصة الحالية على نحو كامل وهي الفرصة التي توفر أفضل الظروف الممكنة من أجل إحلال السلام.

ومع ذلك، نحذر من المغالاة في التفاؤل فلا تزال أمامنا صعوبات جمة. والقرار القاضي بإحلال السلام سيتعرض لاختبارات عديدة. وفي الوقت نفسه، نشاطر شعور الآخرين بأن الزخم الحالي الذي تتصف به جهود الوساطة والمفاوضات، وهي جهود بذلت الى أقصى حد - لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى. ويجب على الأطراف أن تدرك، قولا وفعلا، أنها في الأساس هي التي يتوجب عليها، وليس المجتمع الدولي أن تبني السلام الدائم، وهي التي يتوجب عليها أن تبعث الحياة في اتفاق السلام وأن تكفل له النجاح.

إن مشروعي القرارين بشأن رفع الحظر المفروض على الأسلحة وبشأن تعليق الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التوالي يسجلان الخطوة الأولى نحو تنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في ديتون. والحظر المفروض على الأسلحة سيُرفع بموجب قرارنا اليوم على ثلاث مراحل. فقد شمل المهاجم والمدافع، المعتدي والمعتدى عليه في وقت واحد. لذلك لم يكن من السهل دائما التوفيق بسهولة بينه وبين المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما الحال بالنسبة للحظر المفروض على الأسلحة، ثبت أيضا أن الجزاءات الاقتصادية هامة في عملية السلام. ونحن نشاطر السفير كارديناس رأيه، وهو رئيس لجنة الجزاءات المعنية بيوغوسلافيا السابقة، ومفاده أن تجربتنا المشتركة تؤكد على أن نظام الجزاءات كان في الأساس نظاما فعالا.

إن الدول المجاورة والمجتمع الدولي ساهما في تنفيذ الجزاءات. لهذا السبب نشيد إشادة خاصة بالدول المجاورة التي تأثرت بها. ونحن ندرك أنها تعين عليها أن تقطع بعض روابطها التجارية وروابطها المتعلقة بالنقل. وانها في الوقت نفسه، تعين عليها أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادي وأن تواصل برامج الإصلاح السوقي الاقتصادية.

ونعترف أيضا بالإسهام الذي قدمه جميع أولئك الذين كانوا معنيين بجهاز تنفيذ الجزاءات أي: منسق الجزاءات التابع للاتحاد الأوروبي/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومركز الاتصالات المتعلق بالجزاءات القائم في مقر لجنة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وبعثات المساعدة في تنفيذ الجزاءات الموجودة في البلدان المجاورة، وبعثة يوغوسلافيا السابقة، وعملية اتحاد أوروبا الغربية في نهر الدانوب، وعملية القوة البحرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي/اتحاد أوروبا الغربية في بحر الأدرياتيك. ونشاطر الرأي بأن هذه الأدوات يجب أن تبقى قائمة إلى حين إنهاء نظام الجزاءات كليا. ويحدونا الأمل أيضا في أن الخبرة المكتسبة ستجعل من عمليات مشابهة - إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك - أكثر فعالية في المستقبل.

إن الإفراج عن الأموال والموجودات التي يمكن أن تخصص لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يؤمل في أن تمكنها من إعادة إقامة علاقات تجارية مع البلدان الأخرى بمجرد تعلق الجزاءات. وفي الوقت نفسه، يطالب مشروع القرار بأن تظل الموجودات والأموال الخاضعة لمطالبات طرف ثالث - وهي بدرجة رئيسية مطالبات الدول الخلف الأخرى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة - مجمدة أو محجوزة. وسنتخذ جميع التدابير المتعلقة بتلك الموجودات والأموال بغية كفالة أن تظل محجوزة وفقا للقانون المطبق، وبالتالي حماية مصالح الدول الخلف الأخرى. وفيما يتعلق بالمطالب المتضاربة للدول الخلف، فإننا نحثها على السعي إلى إبرام اتفاق بشأن توزيع الأموال والموجودات المتنازع عليها وتقاسم المسؤولية عن التعويضات بصورة عامة في أسرع وقت ممكن. ومن شأن ذلك أن يمكن من استعمال الأموال والموجودات المفرج عنها في التنمية الإيجابية للاقتصاد في البلدان المعنية وفي المنطقة برمتها.

ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل بذل قصارى جهده لكي تتكلل عملية السلام بالنجاح. ولنتذكر أن التنفيذ العسكري للاتفاق، أي فصل القوات، ووقف اطلاق النار، والاتفاق بشأن تدابير تحديد الأسلحة، هو جانب مهم. والجهود المدنية لإعادة الإعمار بقيادة

الممثل السامي الجديد هي جانب آخر. والمنافع الاقتصادية للسلام ستكون حاسمة في إظهار ما سيتم اكتسابه عن طريق السير في طريق السلام، وما ستتم خسارته عن طريق اختيار الحرب.

إن ألمانيا ستضطلع بالعمل المتوجب عليها. وكنا في الماضي منخرطين على نحو مكثف في جهود التفاوض التي بذلها فريق الاتصال الدولي. وقد ساهمنا في محادثات ديتون بعدد من الطرائق. ونركز تركيزا خاصا على جوانب حقوق الإنسان في الاتفاق، وعلى مسؤولية الدول عن التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعن امكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية. ونحن نوافق على أحكام معاهدة الاتحاد التي ساعدنا على وضعها.

وتؤكد ألمانيا بصورة خاصة على أهمية اتفاقات تحديد الأسلحة كما وردت في المرفق الأول باء من اتفاق السلام بغية تفادي الخطر الناجم عن رفع الحظر المفروض على الأسلحة والذي يؤدي إلى سباق جديد للتسلح في المنطقة. وينبغي إرساء توازن عسكري في المنطقة عند أدنى مستوى.

لذلك، طلب مني وزير الخارجية كلاوس كنكل أن أبلغ المجلس بعزمه على دعوة جميع الأطراف المعنية الى عقد أول اجتماع في بون بشأن تحديد الأسلحة، وذلك في أبكر تاريخ ممكن. ونحن نريد أن نعطي زخما أوليا لهذه المفاوضات الحاسمة تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كما ينص عليه "الاتفاق بشأن إرساء الاستقرار الإقليمي" الوارد في المرفق الأول باء من اتفاق السلام.

ثمة نقطة أخيرة ولكن مهمة هي أننا في حين نعبر عن مؤازرتنا لحلفائنا الفرنسيين وتعاطفنا معهم، فسنواصل تتبع مصير الطيارين الفرنسيين المفقودين عن كثب.

وإن ألمانيا ستصوت لصالح مشروعي القرارين.

السيد ويسنومورثي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد رسم يوم أمس خط فاصل بين الحرب والسلام في يوغوسلافيا السابقة. فبعد مرور أربع سنوات من الصراع الدموي الذي سبب معاناة هائلة لسكان المنطقة بدرجة لا مثيل لها في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، فإننا نشرع في نهاية المطاف في مرحلة جديدة ومبشرة بالخير في عملية السلام.

إننا نرحب بالتوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وذلك في ديتون، أوهايو، ونود أن نشيد إشادة حارة بجميع أولئك الذين ساهموا بصورة مباشرة وغير مباشرة في الجهود التي بذلت من أجل احلال السلام في أقاليم يوغوسلافيا السابقة. ونتيجة لتصميمهم الذي لا يديم على مواصلة بذل جهودهم حتى في مواجهة التحديات الصعبة أن تحقق النجاح للمحادثات في ديتون.

وإذا كان الاتفاق يشكل علامة بارزة في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل في يوغوسلافيا السابقة، فمن المسلم به أن حل الصراع على النحو المتفق عليه في ديتون قد يكون أقل مما تتطلبه العدالة والإنصاف. وينطبق هذا بصفة خاصة على بعض العناصر الأساسية الواردة في الاتفاق والتي تعكس تسليما فعليا بالمكاسب والخسائر الناجمة عن الحرب. وينبغي ألا يساورنا أي وهم في أن البوسنة والهرسك هي الضحية الحقيقية للصراع في يوغوسلافيا السابقة.

وبعد كل ما ذكرنا، يحدونا أمل كبير في أن تعمل الأطراف على تنفيذ الاتفاق وأن يسفر الاتفاق عن تحقيق الهدف النهائي الذي لا يقتصر على الحفاظ على البوسنة والهرسك دولة واحدة في ظل القانون الدولي بل والحفاظ على شعب البوسنة والهرسك أمة واحدة.

ومعروض على المجلس اليوم مشروعا قرارين بشأن إنهاء حظر السلاح ووقف العقوبات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن. ويتعين على المجلس أن يبت على سبيل الاستعجال في مشروعي القرارين هذين اللذين يشكلان جزءا من الاتفاق الشامل الذي تم التوصل إليه في ديتون.

وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية دأب وفد اندونيسيا على مطالبة مجلس الأمن بأن يعلن بلا لبس عدم انطباق قراره ٧١٣ (١٩٩١) على جمهورية البوسنة

والهرسك. فقد كانت لحظر السلاح المفروض في عام ١٩٩١ على يوغوسلافيا السابقة آثار غير مقصودة وهي تجميد التفوق في الأسلحة لصالح صرب البوسنة الذين استغلوها بلا هوادة مما أسفر عن عواقب مروعة انطوت على معاناة وإزهاق للأرواح. وهكذا حرمت حكومة جمهورية البوسنة والهرسك حرمانا فعليا من حقها في الدفاع عن نفسها على نحو ما يتوخاه الميثاق. ولذلك قررنا المشاركة في تقديم مشروع القرار لإنهاء حظر السلاح الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١).

ولا يمكن أن نتوقع من الصراع المأساوي في يوغوسلافيا السابقة أن يطرح قضية عامة صائبة بشأن العلاقة المعقدة بين الحرب والسلام أو بين الدبلوماسية والقتال أو حتى بين السيوف وشغرات المحاريث. ولكن هناك أسبابا كافية تحمل على الاعتقاد بأن الخلل العسكري الشديد لصالح صرب البوسنة قد ساعد على مواصلة اعتداءاتهم وأن ما حدث أخيرا من تنشيط لعملية السلام لا يمكن فصله نهائيا عما لوحظ من رد المجتمع الدولي بمزيد من الإصرار على انتهاكات صرب البوسنة لقرارات مجلس الأمن. ومن اللازم لهذا السبب أن يكفل عدم السماح بأن تتكرر أوضاع الخلل العسكري الحاد الذي تسبب بشدة في زعزعة الاستقرار في الماضي.

ويتضح مع هذا أن التوازن أو التكافؤ العسكري أمر أكثر تعقيدا من أن يكون واقعا موضوعيا أو كميا. وفي كثير من الأحيان يكون للتصورات والأطر الفكرية أثر بالغ الشدة على تقدير دولة ما لانعدام أو وجود التوازن العسكري. ولقد اعتدنا على الحلقة المفرغة التي يدور فيها انعدام الأمن وتكدس الأسلحة الناشئان عن سيناريوهات الحالات الأسوأ فيما يتعلق بتقدير البعض للنوايا وقدرات البعض الآخر. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى إلى التشجيع على تبادل الثقة بين الأطراف المعنية في يوغوسلافيا السابقة. وقد توصلنا أيضا إلى تقدير أن الاستقرار الطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا بتدابير بناء الثقة لا بالحشد الهائل للأسلحة الذي يجري للتعويض عن تصورات للضعف أو انعدام الإحساس بالأمن. وفي هذا الصدد أحطنا علما بالتزام الأطراف الموضح في المرفق ١ (باء) (اتفاق بشأن إرساء الاستقرار الإقليمي) الملحق باتفاق السلام والذي يشمل اتفاق تحديد الأسلحة ونرجو أن يسهم هذا الصك في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

ونعرب عن إحساسنا بما تنطوي عليه الجزاءات من حدود كامنة من حيث هي أداة للحفاظ على الأمن الدولي أو استعادته. ومع ذلك نرى فيما يتعلق بالحالة في يوغوسلافيا السابقة أن المجلس قد نجح في أن يحدد بوضوح أهداف تطبيق الجزاءات. فالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لم تكن تدابير عقابية قصد بها إلحاق ضائقة أو ألم بشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وإنما قصد بها تشجيع الحكومة في بلغراد على تعديل سياستها بأن تقوم بدور بناء في عملية السلام يتناسب مع نفوذها في المنطقة.

ويرى وفدي أن الجزاءات التي فرضت على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أسهمت في اعتمادها نهجا أكثر واقعية واتزانا إزاء محادثات السلام. فبدلا من البقاء على هامش الاعتبارات الهامة في عملية السلام أصبحت حكومتها أكثر انهماكا في المشاركة على النحو الذي تبين من مساهمتها البناءة في التفاوض على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

ويرحب وفد اندونيسيا بالدور الإيجابي الذي قامت به مؤخرا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عملية السلام ومن ثم ترى من الملائم أن يوقف مجلس الأمن الجزاءات المفروضة عليها. غير أننا في الوقت نفسه نود التأكيد على أن استمرار وقف الجزاءات مرهون بوفاء السلطات في بلغراد وصرب البوسنة بالتزاماتهم بموجب اتفاق السلام. وفيما يتعلق بالأحكام الواردة في مشروع القرار بشأن الأموال والموجودات المجمدة أو المحتجزة بمقتضى قرارات مجلس الأمن، يود وفدي أن يؤكد على ضرورة التزام جانب الحذر. فنحن نرى عدم إلغاء تجميد الأموال أو الموجودات قبل الأوان لأن هذا الإجراء المتسرع قد يجهض اتفاقا بالتراضي بين الدول الخلف، بشأن التصرف في هذه الأموال والموجودات.

ولئن كان وفدي متفائلا بأن تنطوي عملية السلام على إمكانات تؤدي إلى إحراز تقدم هام نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في ديتون، فإننا ندرك كذلك التحديات والصعوبات الهائلة التي تنبثق عن هذه

الاتفاقات. فمن الواضح أن الجوانب المختلفة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في ديتون لا تزال تتطلب أن ينظر فيها المجلس باستعجال ودقة حفاظا على القرارات التي لا تتصدى للتحديات والمهام التي تنشأ في الميدان فحسب، بل والتي تتمشى أيضا مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ونشير بالتحديد إلى القوة الدولية المقترحة لتنفيذ اتفاق السلام ونرى أن مشروعية ومصداقية هذه القوة الدولية ونجاحها في نهاية المطاف، تتأثر إلى حد كبير بالعملية أو الطريقة التي يتوصل بها المجلس إلى قراراته النهائية. وينبغي أن تكون الشفافية والتشاور وتوافق الآراء هي المعايير الدنيا في توجيه قرارات المجلس هذه الحاسمة والعاجلة. ونحن على ثقة من أن القرارات التي يتوصل إليها المجلس من خلال عملية المشاركة هذه بما فيها ما يتعلق بولاية القوة الدولية المرتقبة وتشكيلها، ستحظى بقدر من الدعم يكفل نجاحها.

ويرى وفدي أن يبقى مجلس الأمن منفتحا تماما لكل المداولات الجارية بشأن موضوع تشكيل القوة الدولية بأن يبقى على علم بهذه المناقشات، والأهم من ذلك أن يشترك مباشرة في هذه العملية في مراحلها الأولى لوضع السياسة وصياغتها. وبهذه الطريقة يكون المجلس في الوقت المناسب مهيأ بالقدر الكافي للاشتراك بكل إمكاناته في المداولات المقبلة الرامية إلى التوصل إلى قرار بشأن القوة الدولية بعد إبرام اتفاق للسلام بين الأطراف المعنية.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن أمل وفدي الوطيد في أن تمثل النتائج التاريخية لمحادثات ديتون وما يعقبها من التوقيع الرسمي على تسوية شاملة، بداية عهد جديد يتيح البدء بعملية تضميد الجراح حتى يتمكن أهل المنطقة من استئناف العيش في سلم وأمان ومباشرة حياة منتجة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات سيصوت وفدي تأييدا لمشروعي القرارين المعروضين على مجلس الأمن. ونرجو أن يشكل اعتماد هذين المشروعين إسهاما إيجابيا في عملية السلام الجارية من خلال التأكيد على استعداد المجلس للنهوض بمسؤولياته بمقتضى الميثاق بأسلوب عاجل وفعال.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بعد نكسات شتى في عملية السلام البوسنية، توصل مؤخرا قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا والبوسنة والهرسك إلى اتفاق شامل للسلام يمثل طفرة في عملية التسوية السياسية لمسألة البوسنة ويهيئ ظروفا هامة لتسوية الأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ووفد الصين يرحب بهذا التطور. فقد تابعنا دائما وعن كثب التطورات الجارية في المنطقة، ولا سيما التطورات الجارية في البوسنة والهرسك، ونعتقد أن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام يخدم المصالح الأساسية لكل شعوب المنطقة، ويسهم في استتباب السلام والاستقرار في أوروبا وفي العالم ككل.

وكما يقول المثل الصيني، "إن السلام في الدار يجلب الرفاهية، والسلام في البلد يعد بالنجاح". والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام يعكس مدى الشعور بالسأم لدى شعوب المنطقة من جراء الحرب ورغبتها المخلصة في إقرار السلام وفي أن تنعم بحياة هادئة في وقت مبكر. بيد أننا لاحظنا أيضا أن التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق ليس إلا بداية لتسوية سياسية شاملة لمسألة يوغوسلافيا السابقة. ومن الأساسي أن ينفذ الاتفاق لكي تترجم الرغبة في السلام إلى واقع. ولهذا، فنحن نأمل أن تحافظ الأطراف المعنية على فرصة إقرار السلام - الذي تم الحصول عليه بصعوبة - عن طريق التنفيذ الحقيقي والجاد للاتفاق من أجل وضع حد نهائي للحرب التي استمرت أربعة أعوام، مما يعيد السلام إلى المنطقة ويمكّن كل المجموعات الإثنية والبلدان في المنطقة من العيش في مودة. ونأمل أن يهيئ المجتمع الدولي ظروفا مؤاتية لتنفيذ الاتفاق.

والمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، قد بذل دائما جهودا دبلوماسية وسياسية دؤوبة ليدفع قدما بعملية السلام في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ونحن نرى أن أي إجراء يتخذه المجلس في هذا المنعطف الحاسم نحو الأفضل في عملية السلام يجب أن يسهم في - لا أن يقوض - توطيد نتائج المفاوضات وتحقيق السلام والاستقرار في وقت مبكر، لكي يتمكن

شعب المنطقة من الحياة والعمل في سلام ورضى. ومن باب أولى يجب ألا يؤدي هذا الإجراء إلى سباق للتسلح. فنحن نخشى أن إنهاء حظر السلاح الآن قد يكون له أثر عكسي على السلام والاستقرار في المنطقة.

ولم تحبذ الصين أبدا ممارسة الضغط عن طريق فرض الجزاءات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، بل إنها تؤيد الرفع المبكر للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويجب أن يعترف المجتمع الدولي بالجهود الهائلة التي بذلتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتعزيز عملية السلم البوسنية. وينبغي الإشارة إلى أنه من غير المناسب أبدا أن نربط رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإجراء الانتخابات في البوسنة. هذه الممارسة لا سابقة لها. ونعتقد أنها ستشكل سابقة سيئة، ولهذا نعرب عن تحفظنا الجاد الذي نطلب تسجيله. كما نرى من الضروري أن ننظر في معالجة مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة بعد أن توقع كل الأطراف على اتفاق السلام.

وبناء على موقفنا القائم على المبدأ، وهو تأييد التسوية السلمية لمسألة يوغوسلافيا السابقة، ونظرا لموقف الأطراف المعنية ورغبة بلدان عدم الانحياز، فإن وفد الصين سيصوت مؤيدا لمشروعي القرارين المطروحين أمامنا.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، السابقة بلدا صديقا تمتعت معه نيجيريا بسنوات من العلاقات المثمرة والمفيدة للطرفين. ولهذا أيدنا كل جهود السلام والمبادرات الدبلوماسية التي كانت تستهدف التوصل إلى حل شامل للأزمة في ذلك البلد. وكشاهد على هذا الاهتمام، كان بلدي من أوائل البلدان التي أسهمت بكتيبة من قواتها في العملية الأولى لوزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا عام ١٩٩٢. وحتى في الوقت الراهن، فإن أفراد قواتنا يشكلون جزءا من عنصر المراقبين العسكريين في قوة الأمم المتحدة للحماية. وفضلا عن ذلك، فمنذ انضمام نيجيريا إلى مجلس الأمن، أيد وفد بلادي كل الاقتراحات التي تعني خيرا، سواء في شكل قرارات أو بيانات رئاسية اعتمدها المجلس بهدف دفع عملية السلام قدما.

وفي هذا السياق أيدنا المحادثات عن قرب التي اختتمت مؤخرا في ديتون، أوهايو، هنا في الولايات المتحدة. واليوم يسعد وفد بلادي أن يضم صوته إلى من رحبوا بالتوقيع بالأحرف الأولى في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته من جانب جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأطراف الأخرى. ونشعر بالغبطة بوجه خاص لأن القادة الثلاثة لم يسمحوا للفرصة التي أتاحتها محادثات ديتون بأن تضيع رغما عن الصعوبات الهائلة والعراقيل التي كان لا بد من اجتيازها.

ونرى أن هذا التطور يمثل طفرة هامة في عملية السلام. ومع أنه مجرد خطوة فيما لا يزال - دون شك - رحلة طويلة وشاقة نحو السلام، إلا أننا مع ذلك نعتقد أنه يمثل أفضل فرصة حتى الآن لإنهاء الصراع. ولهذا نطالب كل الأطراف أن توقع اتفاق السلام العام عندما يجري التوقيع عليه - كما هو متوقع - في باريس خلال بضعة أسابيع. وفي هذه الأثناء، نحث الأطراف على الإحجام عن القيام بأية أنشطة يمكنها أن تقوض الهدنة الهشة في الميدان.

ويود وفد بلادي أيضا أن يشيد إشادة واجبة بكل الدول والحكومات التي عملت بجد من أجل إرساء السلام في المنطقة. ويجب أن نشيد إشادة خاصة بأميننا العام وبالأمانة العامة لجهودهما الدؤوبة من أجل قضية السلام.

ويتطلب اتفاق السلام العام مزيدا من العمل والمفاوضات الشاقة في الأسابيع والأشهر المقبلة إذا كان لنا أن نجعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها حقا. ولهذا نأمل أن تبذل جميع الأطراف الجهود اللازمة في هذا الصدد.

إن مشروعي القرارين المعروضين علينا يشهدان على اهتمام مجلس الأمن بالحالة في يوغوسلافيا السابقة واستعداد أعضاء المجلس لتقديم

كل المساعدة والدعم اللازمين للأطراف من خلال تهيئة بيئة مؤاتية تساعدها على تنفيذ الاتفاق. ومن هذا المنطلق، واتفاقا مع موقف حكومة بلادي، يمكن لوفد بلادي أن يوافق على جوهر مشروعي القرارين بصفتهما صفقة تستهدف تأكيد اتفاق السلام، مما يعزز الهدف الأهم وهو إرساء السلام والاستقرار في منطقة مزقتها الحرب مؤخرا. ومع ذلك، أود أن أتقدم بالملاحظات المحددة التالية بالنسبة لكل من مشروعي القرارين.

فبالنسبة لمشروع القرار المعني بإنهاء حظر السلاح، يأمل وفد بلادي ألا ينظر أي طرف من الأطراف إلى ذلك على أنه ترخيص بشن أية حملة عسكرية من جديد. ونود أن نأمل أن إنهاء حظر السلاح سيلعب دورا إيجابيا ومطمئنا بكفالة حصول كل دولة من دول المنطقة على وسائل الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن المرفق الأول باء من الاتفاق، المتعلق بإرساء الاستقرار الإقليمي في المنطقة، أمر ضروري وهام ينبع عن إنهاء حظر السلاح، ونحث كل الأطراف المعنية على الالتزام بهذا المرفق نصا وروحا.

وفيما يتعلق بوقف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، فإن هذا يتفق مع اعتقادنا بأنه يجب ألا تكون الجزاءات عقابية في ذاتها، بل أن يكون الهدف منها تعديل سلوك الحكومات. ونأمل إن يطبق هذا النهج المرن لمسألة الجزاءات على نظم الجزاءات الأخرى وفقا لتغير الظروف الموضوعية في الميدان.

ونأمل أن نعتمد مشروع قرار في وقت لاحق اليوم، بشأن الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين حكومة جمهورية كرواتيا وممثلي الصرب المحليين. وأود أن أقول إن وفد بلادي يرحب بالاتفاق ويدعو الأطراف فيه إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجبه.

وبينما نتطلع إلى المرحلة الحاسمة التالية من عملية السلام - وهي عملية التنفيذ الفعلي على أساس شتى جوانب الاتفاق الذي سيقتضي إعادة تشكيل القوة التي ستشرف على تنفيذه - فإن وفد بلدي يود في هذه المرحلة أن يتوجه بالشكر لكل الذين خدموا في قوة الأمم المتحدة للحماية لما بذلوه من تضحيات لا تكل في سبيل تحقيق استقرار الحالة وربما في إنقاذ الآلاف من الأرواح. فبغير جهودهم، كان من الممكن أن تكون الأحوال في منطقة البلقان أسوأ، وربما ما كان من الممكن تهيئة مناخ مؤات لمحادثات السلام التي جرت مؤخرا.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في أن نعطي أطراف الصراع في يوغوسلافيا السابقة الآن فرصة للسلام. ولا بد من أن تترجم وعد السلام الموجود على الورق إلى سلام فعلي. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يكون المجتمع الدولي في وضع أفضل لتقديم مساعدة ملموسة في بناء السلام الدائم في تلك المنطقة.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، نجتمع في مناسبة سعيدة بكل المقاييس - فيما عدا أن اسم ديتون، بعد أن أصبح جزءا من التاريخ، سيسبب صعوبات للأجيال المقبلة من تلاميذ المدارس.

والواقع، أنه لم تتح لنا مناسبات غالية تذكر للاحتفال بأي شيء فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك في هذا المجلس في السنوات الأخيرة. وربما لا نكون قد وصلنا إلى نهاية الحرب، ولكن لدينا بداية السلام. وستبين الأسابيع والشهور المقبلة ما ستكشف عنه هذه البداية. فسوف تبين لنا أيا من كل ترتيبات ديتون المعقدة سيبقى، بل ويزدهر، وما إذا كان أي منها سيموت في المهد.

لقد ظل مجلس الأمن مهمشا لشهور عديدة فيما يتصل بيوغوسلافيا السابقة، على الأقل منذ أن تولى فريق الاتصال زمام المبادرة في التعامل مع ذلك الجزء من العالم. وغني عن القول إن موارد الدبلوماسية الأمريكية وقوتها العسكرية الهائلة ربما هي التي أدت إلى التطورات التي أوصلتنا إلى ديتون. ونحن نهنئ بإخلاص كل الأطراف المعنية. إن دورنا هنا في المجلس هو دور العنصر الداعم: لننهي التدابير التي اتخذناها في ظروف مختلفة تماما بعد أن أصبح السلام يلوح في الأفق.

ومن دواعي السرور لبلدي أن يكون من المشتركين في تقديم مشروع القرار الذي ينص على وقف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإنهائها في نهاية المطاف، وتطبيق ذلك في الوقت المناسب على الأراضي البوسنية والصربية في البوسنة والهرسك. إن تخفيف الجزاءات أمر مقصود، وهو يترك سبلا مفتوحة للرجوع عن هذا الوقف لو أن الأطراف المفروض عليها الجزاءات لم تتخذ الخطوات المتوقع أن تتخذها وفقا لاتفاق ديتون.

ويشير مشروع قرارنا الخاص بمسألة الجزاءات إلى أن الامتثال للمطالبات والأوامر الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يشكل جانبا أساسيا من عملية تنفيذ اتفاق السلام، وتظهر هذه الإشارة في الديباجة وليس في منطوق مشروع القرار. غير أن وفد بلدي يحذر من تفسير ذلك على أنه ينتقص من أهمية هذا النص. لقد أصر مجلس الأمن في قرار تلو قرار على المسؤولية الفردية لمقترفي جريمة التطهير العرقي، ونحن لم نتخل قط عن هذا الإصرار. والمسؤولية الفردية التي تقرها المحكمة الدولية وتعاقب عليها أمر ضروري ليس فقط لإقامة العدالة، بل أيضا لمنع ظهور ثقافة ارتكاب الجرائم دون عقاب في البوسنة والهرسك، وهي ثقافة تترك الضحايا وأطفالهم ولديهم شعور بأنه إذا لم تتحقق إقامة العدالة، فإنهم سيسعون لإقامتها بأنفسهم، وبذلك تبذر بذور الشر التي يمكن أن تولد حربا أخرى.

ومن القضايا الصعبة التي لم تحسم فيما بين دول سلافونيا الجنوبية مسألة خلافة الدولة. ويؤكد مشروع القرار وبحق ضرورة توصل الدول الخلف لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة إلى الترتيبات اللازمة لتوزيع الأموال والموجودات. والجمهورية التشيكية لديها بعض الخبرة في مجال التقسيم السلمي للبلدان وموجوداتها، وإنني لعلى ثقة بأنها ستقدم المشورة بكل سرور في هذا الصدد.

إن الرفع التدريجي للحظر على الأسلحة قد ينظر إليه على أنه مقابل لإزالة الجزاءات. غير أن حكومة بلدي ليست متأكدة فيما إذا كان رفع الحظر لمدة ثلاثة أشهر من اتفاق السلام، وهو سلام سيكون تجربة جديدة لكل مواطني البوسنة والهرسك، أمر لا غنى عنه تماما ـ وأن هذا يحدث في وقت يتدفق فيه عشرات الآلاف من المدافعين عن السلام، في قوة التنفيذ الدولية على البلاد. وتجرى الآن مناقشات جادة، حتى وأنا أتكلم هنا، ينبغي أن تؤدي إلى إسهام جاد وجوهري للجنود التشيك في قوة التنفيذ. ولا نود أن نعاني من أية خسائر تنجم عن تدفق قانوني جديد للأسلحة إلى ذلك الاتون المستعر لأعمال القتل، أي البوسنة والهرسك.

ومع كل هذا سيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروعي القرارين المعروضين علينا.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بوتسوانا بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك الذي تم إبرامه والتوقيع عليه بالأحرف الأولى أمس من جانب رؤساء جمهورية البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهو في الواقع اتفاق تاريخي يعد بوضع نهاية لثلاث سنوات ونصف من الصراع الوحشي، ثلاث سنوات ونصف لواحدة من أكثر الحروب تدميرا في تاريخ أوروبا الحديث، وهي حرب يقدر عدد ضحايا بقرابة ربع مليون من الأرواح البريئة.

ويحدونا أمل وطيد في أن تصبح شعوب البوسنة والهرسك الآن، بعد أن عانت من حرب مريرة ومؤلمة استمرت قرابة أربع سنوات، مستعدة لحسم خلافاتها بشكل ودي، وأن تتعايش في حسن جوار ونأمل أيضا في ألا يكون التوقيع بالأحرف الأولى على هذا الاتفاق ثم التوقيع الكامل عليه بعد ذلك هدفا في حد ذاته، بل يجب أن يكون بداية لعملية تحقق السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي عصفت به الحرب.

والواقع أن شعوب يوغوسلافيا السابقة تتوق كلها إلى السلام. إلا أنه من الواضح أن السلام لن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الشعوب أن تتعلم كيف تتسامح بعضها مع بعض وأن تنتهج مبدأ عش ودع الآخرين يعيشون. لقد حان الوقت لأن ندرك أن الحق في وجود مجموعة إثنية لا يبطل حق المجموعات الأخرى في الوجود، أو أن وجودها هذا يمثل بالضرورة تهديدا

لوجود الآخرين. فبهذا الإدراك وحده يمكن أن يعود التعايش والثقة المتبادلة إلى يوغوسلافيا السابقة.

وفي تاريخ يعود إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧١٣ (١٩٩١)، الذي فرض حظرا عاما وكاملا على كل شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى يوغوسلافيا. وكانت الفكرة من وراء ذلك تقييد تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتصارعة وخفض احتمال اتساع نطاق الحرب في منطقة البلقان إلى أدنى حد ممكن. لذلك نجد أن من المفارقات العجيبة إلى حد ما أن يسمح الاتفاق برفع الحظر على الأسلحة قبل أن يتأكد إحلال السلام الدائم. ولدينا بعض القلق من أن تكديس السلاح من جانب الأطراف قد يؤدي إلى عودة اندلاع الصراع. ومع ذلك، فإننا نقدر أن الحالة قد تغيرت على أرض الواقع، وإنه ليس هناك ما يدعو إلى الانزعاج الآن على الأقل. لذلك ليس لدى وفد بلدي أية مشكلة تمنعه من تأييد مشروع القرار المتعلق برفع الحظر على الأسلحة.

وسيصوت وفد بلدي أيضا تأييدا لمشروع القرار بشأن وقف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فقد فرضت الجزاءات للضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لحملها على قبول الحوار السياسي كبديل لمنطق الحرب، وبما أن هذا الهدف قد تحقق الآن، فإننا نرى أنه قد حان الوقت فعلا لوقف الجزاءات ورفعها في نهاية الأمر.

إننا نعترف أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتأمين السلام في البلقان. ويشكل تصميم الأطراف على الالتزام بتسوية سلمية لخلافاتها الطريق الوحيد الى الأمام. وتحتاج هذه الأطراف الى التشجيع والإقناع المستمرين من جانبنا. وينبغي أن يفهم من هذا السياق تأييدنا لتعليق الجزاءات الى أن ينفذ اتفاق السلام. ونأمل أن تعمل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كل ما في وسعها حتى تضمن إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق السلام دون عوائق أو عراقيل ومن شأن هذا بدوره أن يفتح الطريق أمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتشغل مكانها الصحيح في أسرة الأمم.

وعلى الرغم من أننا نرحب باتفاق السلام فإننا لا نزال نواجه أمورا لا يمكن فهم أبعادها. إننا حتى الآن لا نستوعب بالكامل ما ينطوي عليه الاتفاق في الواقع، ولا نعرف ما تعتقد الأطراف نفسها أنها قد حققته. وقد يكون لهذا أثر على تنفيذ الاتفاق. ونعتقد أيضا أن مجلس الأمن سيتعين عليه في الوقت الملائم في المستقبل القريب أن يجري مناقشات موضوعية بشأن دور الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق الإطار العام بما في ذلك تفويض قوة متعددة الأطراف وولايتها وتكوينها وقيادتها وهيكل الرقابة وطبيعة العلاقة التي تقام بين الأمم المتحدة وقائد القوة لأغراض التنسيق وتدفق المعلومات. وبعبارة أخرى، تدور أسئلة عديدة في عقولنا ولا نجد لها جوابا، ونأمل أن نحصل على الإجابات قريبا. والواقع أن هناك بصفة خاصة سؤالا يبعث على الانزعاج نبحث له دون أمل عن إجابة، وهو هل الأشخاص الذين اتهموا بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أصبحوا الآن بمنآى عن العقاب؟ وهل نجوا باتفاقات ديتون؟

وختاما اسمحوا لي أن أهنئ الأطراف بالمفاوضات المثمرة الجديرة بالاهتمام التي استمرت ثلاثة أسابيع في ديتون بأوهايو. لقد قدمت هذه الأطراف لشعوبها وعدا بالسلام وبمستقبل خال من الحروب، ومن المعاناة الإنسانية كما نأمل. إن كل ما نطلبه من هذه الأطراف أن تحترم الالتزامات التي قطعتها على نفسها وأن تترجم الى عمل ملموس كل ما اتفقت عليه على الورق.

وأود أيضا أن أشيد إشادة مستحقة بالوسطاء لتصميمهم ومثابرتهم حتى في الأوقات التي بدا فيها أن المفاوضات متعثرة. وتستحق حكومة الولايات المتحدة الثناء للعمل الذي قامت به. لقد قامت بعمل شاق في سبيل توفق ما بدا متضاربا وهذا يؤكد مهاراتها الدبلوماسية.

وأخيرا أوجه كلمة تقدير خاص وعميق للرجال والنساء في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة تحت القيادة البارعة للأمين العام. لقد أدوا عملا رائعا في ظروف بالغة الصعوبة وفقد كثيرون منهم أرواحهم الغالية في أداء هذا العمل. لقد كانوا حقا يستحقون ما هو أفضل.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): رحب وفد بلدي بارتياح كبير بإبقاء التوقيع بالأحرف الأولى أمس في ديتون بأوهايو على اتفاق الإطار العام للسلام ومرفقاته، من جانب قادة جمهوريات البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي وضع نهاية لصراع دموي استمر أكثر من ثلاث سنوات وراح ضحيته بالفعل حوالي ربع مليون نسمة في ذلك الجزء من العالم. ومما لا شك فيه أن التوقيع الرسمي الوشيك الوقوع على اتفاق السلام والوفاء بالالتزامات الواردة فيه سيؤديان الى إقامة سلام دائم في منطقة البلقان وإلى بزوغ عصر جديد تمحو فيه الى الأبد الثقة والتعاون المتبادل كل المعاناة والكروب التي سببتها الحرب.

ولقد أوضح وفد هندوراس موقفه في المجلس في مناسبات عديدة، وأيد التسوية السياسية التفاوضية للصراعات في يوغوسلافيا السابقة، بما يحفظ السلامة الإقليمية لكل دول المنطقة داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولذلك فإننا نرحب بأحكام اتفاق السلام التي تقضي بأن تظل جمهورية البوسنة والهرسك دولة ذات سيادة داخل حدودها الدولية القائمة ونرحب باتفاق الأطراف على ضمان احترام حقوق الإنسان الى أقصى درجة ممكنة، وبقرارها بالتعاون الكامل في التحقيق في جرائم الحرب التي تدينها بشدة ومعاقبة مرتكبيها.

والآن بعد أن نجحت الأطراف في التوصل الى تسوية سلمية دائمة في البوسنة والهرسك، يجب أن تترجم هذه الرغبة في السلام الى تدابير محددة تتفق بالكامل مع أحكام اتفاق السلام ومرفقاته. وفي هذا الصدد نعتقد أن القرارات التي سيتخذها المجلس بعد قليل ستساعد في هذه العملية. ومع ذلك فإننا نعترف أن الحالة في المنطقة لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب نؤيد إنهاء الحظر على الأسلحة والمعدات العسكرية المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١)، وذلك وفقا للشروط الواردة في مشروع القرار الذي سنعتمده، والتعليق الى أجل غير مسمى للتدابير التي فرضها المجلس وبصفة خاصة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلى صرب البوسنة وعلى الشروط التي وردت بالفعل في مشروع القرار ذي الصلة.

وتأمل هندوراس أن يتم الوفاء على نحو ناجح بالالتزامات التي أمكن التوصل إليها في ديتون بأوهايو، وذلك لصالح السلام في الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة وفي العالم. وبصفتنا مشاركين في تقديم مشروعي القرارين فإننا سنصوت مؤيدين لهما.

نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لفريق الاتصال وبصفة خاصة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جهودها الدبلوماسية التي لا تكل لتحقيق سلام تفاوضي في البوسنة والهرسك. ونقدر أيضا الإسهام الهام الذي قدمته بعثة المؤتمر الدولي ليوغوسلافيا السابقة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثات حكومية دولية أخرى.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرحب الاتحاد الروسي بالتوقيع بالأحرف الأولى من جانب أطراف الصراع في البوسنة المنعقد في ديون على مجموعة الوثائق الخاصة بالتسوية السلمية في البوسنة والهرسك. لقد اتخذت خطوة رئيسية صوب التسوية الشاملة لأكثر الصراعات ومأساوية التي حدثت في أوروبا بعد الحرب. لقد قامت روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي التي عملت في تناسق في إطار فريق الاتصال بعمل طيب. وكانت مساعدة الأمم المتحدة في المراحل المختلفة من عملية السلام عاملا هاما في إحراز التقدم. ونود أن نوجه تحية للعاملين الشجعان في قوات الأمم المتحدة الذين اضطلعوا بولايتهم في ظروف صعبة للغاية.

وبعد بداية المأساة في البلقان بأربع سنوات لا يمكننا إلا أن نخلص الى أن هذا الصراع لم يؤد إلا الى الحزن والمعاناة والدمار. ولم يكن هناك منتصرون في هذه الحرب، ولا يمكن أن يكون هناك منتصر. فالجميع من الخاسرين، الصرب والكروات والمسلمين وأوروبا في مجموعها.

ونود أن نشير بروح الواقعية والمسؤولية العميقة التي أبداها زعماء الدول الأطراف في الصراع صوب شعوبهم. لقد حشدوا من القوة والشجاعة ما يكفي للارتفاع فوق عداواتهم ولأن يقوموا بالاختيار الصعب لصالح السلام، وهو الاختيار الصحيح الوحيد.

إن الأمر الأساسي الآن أن توقع الأطراف سريعا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه وأن تبدأ مخلصة في تنفيذه. وسوف تكون، في هذا الصدد، مسؤولة أمام شعوبها وأمام المجتمع الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في هذه المنطقة إلا بمواصلة الحوار السياسي والتماس الحلول الوسط، مع مراعاة مصالح الجميع وتساويهم في الحقوق.

وتنتظرنا مهمة صعبة تتعلق بتنفيذ اتفاق السلام، والذي لا تزال مؤشراته النهائية في حاجة إلى التحديد بشكل أكثر دقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير الى أن الجانب الروسي قد أبدى تحفظا بشأن التنفيذ العسكري عند توقيعه بالأحرف الأولى على اتفاق ديتون. ولا يزال يخامر روسيا شكوك جدية إزاء هذا الأمر، ولا سيما بالنسبة للافتقار الى الرقابة السياسية الضرورية على العملية العسكرية من جانب مجلس الأمن. غير أننا سنعود بالطبع الى هذه المسألة فيما بعد.

وتنوي روسيا، كمشارك نشيط في محادثات ديتون، أن تواصل المساهمة في إنماء عملية السلم وهي على استعداد لمواصلة مناقشة الجانب العسكري من التسوية على أسس متعددة الأطراف وثنائية على حد سواء.

إننا نولي أهمية خاصة لوجوب أن تنفذ أحكام مشروع القرار المعروض علينا والمتصل بوقف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا الى أجل غير مسمى فور توقيع اتفاق ديتون بالأحرف الأولى. وهذه خطوة هامة للغاية وإن تكن متأخرة. فلا نزال على اقتناع بأنه قد تم الوفاء بشروط الرفع النهائي للجزاءات قبل وقت طويل عندما لبيت مطالب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) وشاركت بلغراد بنشاط في جهود فريق الاتصال بشأن التسوية البوسنية وهي تضمن الآن إقرار خطة السلام. وفي الوقت الذي نرحب فيه بإنهاء الحصار الاقتصادي ضد يوغوسلافيا ونعلن عن استعدادنا لتعزيز التعاون الشامل بين دولنا لإعادة إعمار المنطقة، فإننا نعتقد أن أوان ذلك قد حل حيث أن الأزمة الإنسانية التي حدثت هناك، وعلى نطاق غير مسبوق، قد اشتدت سوءا في الأشهر الأخيرة بسبب تدفق مئات الألوف من اللاجئين من كرواتيا والبوسنة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من محنتهم.

ومشروع القرار، الذي تشارك روسيا في تقديمه، وثيقة متوازنة تحيط بشتى الأحوال، بما في ذلك السيناريوهات غير المواتية في تطور الحالة، وبما فيها احتمال إعادة العمل بالجزاءات إذا ما حدثت أية انتهاكات جسيمة للالتزامات المقطوعة بموجب اتفاق السلام. ولهذا فهو ينص على تقديم تقارير الى مجلس الأمن بعد مشاورات مشتركة بين كبار قادة القوات العسكرية الدولية والتشكيلات المدنية في البوسنة. ولمجلس الأمن أن يتخذ قراراته بهذا الشأن تبعا لهوية الطرف المسؤول عن تلك الانتهاكات.

ومشروع القرار الآخر المتعلق برفع الحظر العسكري له مزايا معينة. وأهمها في المقام الأول، أنه يمثل نهجا متوازنا إزاء جميع الأطراف في ضوء الإزالة التدريجية للقيود المفروضة على التزويد بالأسلحة، وكذلك في ضوء احتواء النص، بناء على إصرارنا، على التزام من مجلس الأمن بممارسة الرقابة على التدابير التي تمنع قيام سباق للتسلح في المنطقة. وينبغي أن يجد ذلك أيضا عونا مما تقوم به لجنة الجزاءات من عمل والتي أصدر لها مشروع القرار تعليمات مقابلة.

وعلى الرغم من ذلك، وبغض النظر عن مزايا مشروع القرار هذا، فإنه يثير لدى الاتحاد الروسي شكوكا وشواغل جسيمة. ويرجع ذلك الى أن روح المشروع ونصه لا يتبعان منطق العملية السياسية التي ترمي الى إنهاء المواجهة العسكرية في المنطقة. ولقد سبق أن أشار الى ذلك اليوم العديد من زملائي. إننا نعتقد بأنه ينبغي ألا تشكل دول البلقان بعد الآن تهديدا للأمن والاستقرار الدوليين. لذلك، فإننا لا نحبذ تراكم الأسلحة في المنطقة، وإنما تقييدها وتخفيضها. وفضلا عن ذلك، فإننا كنا نفضل أن ينص المشروع على آلية أكثر تحديدا لكي تعمل في حالة ما إذا أخرجت عملية السلام عن مسارها. ونعتقد بأننا نحتاج في هذا الصدد الى نهج مدروس ومسؤول بدرجة أكبر، ولا سيما أن هذه أمور جسيمة تتجاوز أهميتها تخوم المنطقة ذاتها. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الشأن التقارير التي سيقدمها الأمين العام الى مجلس الأمن بما يفيد بأن الأطراف تنفذ التزاماتها

بشأن الحد من الأسلحة. إننا نتطلع الى تلقي تلك التقارير.

وبالنظر الى التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار وأنه جزء لا يتجزأ من الاتفاق المتكامل الذي أقره في ديتون قادة كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن الوفد الروسي، رغما عن عدم استطاعته تقديم تأييده لمشروع هذا القرار، سيمتنع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/977.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون عن التصويت: الاتحاد الروسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٠٢١ (١٩٩٥).

والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/978.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٢٢ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ديجاميت (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد رحبت فرنسا على الفور، من خلال سلطاتها العليا، بالنتيجة الناجحة لمحادثات ديتون التي جرت تحت إشراف فريق الاتصال، والتي تعد مرحلة حاسمة في التقدم نحو السلم.

إن هذا النجاح ثمرة لجهود مفاوضي فريق الاتصال ودليل على شجاعة وبُعد نظر الأطراف التي اختارت في نهاية المطاف مسارا يفضي الى التصالح. إن المؤتمر الدولي الذي سيُعقد عما قريب في باريس سيضع خاتمة لدورة المفاوضات بتوقيع اتفاق السلام وفتح الطريق أمام مسيرة الاستقرار وحسن الجوار.

إن فرنسا لم تدخر جهدا على الطبيعة وفي المفاوضات الدبلوماسية للمساهمة في هذه النتيجة، ولا تزال مصممة على القيام بخطوات لإعادة تأكيد هوية جمهورية البوسنة والهرسك الموحدة والمتعددة الثقافات والديمقراطية التي تستطيع أن تأخذ مكانها الصحيح في أوروبا. وستواصل فرنسا تقديم تأييدها الكامل لإقامة سلم عادل ودائم ولصونه.

واليوم، تتجه أفكارنا أولا وقبل كل شيء الى اللاجئين، أولئك الذين اضطروا الى اتخاذ طريق الهجرة الجماعية، وأقارب الضحايا الذين لا يحصون والذين نشاطرهم أحزانهم ونتفهم تصميمهم على إقامة العدل.

ولكن كيف يمكن أن يفوتنا اليوم أن نشيد بذكرى الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، كيف يمكن أن يفوتنا أن نشكر جيران أطراف النزاع الذين كان عليهم أن يتحملوا عبئا ثقيلا للحيلولة دون امتداد الحرب ولكفالة احترام قرارات المجتمع الدولي؟ وكيف يمكن أن يفوتنا أن نعرب عن امتناننا لجميع المشاركين من الأمم المتحدة، الذين عملوا بلا كلل، في ظروف كانت دائما صعبة وكانت أحيانا عاقة في سبيل إنقاذ الأرواح،

وحاولوا أن يجددوا الحوار وأداموا الظروف وغذوا الآمال لتسوية سلمية؟

إن دور الأمم المتحدة كان ولا يزال دورا حيويا. والقراران اللذان اعتمدناهما توا شاهد على هذا الدور. إنهما يقلبان صفحة من صفحات التاريخ: من صفحة الحرب الى صفحة السلام. وهي المرحلة الأولى في تنفيذ الاتفاق النهائي الذين سوف يعالجه المجلس حسب الأصول.

قبل أربع سنوات قرر مجلس الأمن الدولي أن يفرض حظرا على الأسلحة في سبيل الحيلولة دون امتداد الصراع. واليوم وافقنا توا على قرار يقضي بالرفع التدريجي لذلك الحظر، وذلك في سياق مختلف جدا هو سياق التزامات ديتون.

غير أن السلام لا يمكن تحقيقه من خلال سباق التسلح وانما من خلال السعي الى الاستقرار والحد من التسلح. ولذا فإن المجلس، بموجب القرار ١٠٢١ (١٩٩٥)، يرحب بالتزامات الأطراف الواردة في الاتفاقية بشأن تحقيق الاستقرار الاقليمي، من حيث الحد من التسلح وفرض سقوف على فئات الأسلحة وتدابير بناء الثقة. إن رفع الحظر سيكون تدريجيا. وسيتلقى مجلس الأمن تقريرا من الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق بشأن تحقيق الاستقرار الاقليمي، وسوف يتولى المجلس مسؤولياته على أساس ذلك التقرير. لأن من المهم، مرة أخرى، أن يشفع السلام بالاستقرار، وذلك بالسعي الى تحقيق توازن في الأسلحة على مستوى منخفض بدلا من الانطلاق في سباق هدام للحصول على أسلحة جديدة.

كان المجلس، قبل ثلاث سنوات، قد قرر أن يقيم نظاما من الجزاءات الملزمة لتطبيق قراراته بشأن التسوية السلمية. وتلك الجزاءات جرى، على التوالي، تشديدها وتخفيفها والإبقاء عليها. ونحن اليوم نستطيع أن نتفق على التعليق الفوري للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهو تعليق لن يوقفه إلا عدم امتثال محسوس لأحكام الاتفاق.

إن هذا القرار يعكس تقييمنا للدور الإيجابي الذي لعبته في الشهور الأخيرة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتشعر فرنسا برضى خاص نابع من هذا القرار، الذي سيسمح لسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يعودوا بسرعة الى الحياة الاعتيادية، بينما يتيح لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فرصة العودة الكاملة الى صفوف المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا الدعوة الى جميع الدول المعنية بأن تعمل بسرعة في المحافل الدولية المختصة، لحل القضايا المتعلقة بالخلافة في يوغوسلافيا السابقة، مع احترام المصالح المشروعة لجميع الدول.

إن تعليق الجزاءات المفروضة على صرب البوسنة، بعد أن يتم سحب القوات الى الخطوط المتفق عليها، هو لفتة تشجيعية أخرى نحو تلك الطائفة.

وأود مع ذلك أن أذكر في هذا الصدد بحكم أساسي تعلق عليه فرنسا أعلى قدر من القيمة. إن القرار ١٠٢٢ (١٩٩٥) بشأن الجزاءات، يلاحظ البيان الختامي الذي صدر في ديتون، والذي تعهدت فيه كل الأطراف بأن تبذل كل شيء ممكن للمساعدة على تبين موقع الطيارين الفرنسيين الاثنين المفقودين في البوسنة والهرسك، ولكفالة عودتهما الفورية والآمنة. إن هذا تعهد رسمي من الأطراف المعنية، ونحن نريد أن نرى الوفاء بهذا التعهد. والقرار الخاص بالجزاءات يشير الى هذا التعهد في فقرته ٢. وسوف تتخذ فرنسا الخطوات اللازمة كي يتم تنفيذ ذلك الحكم. ونحن ممتنون لمشاعر التضامن والتعاطف المعرب عنها في المجلس.

إن الرفع النهائي للجزاءات يمكن أن يحدث بعد فترة من الزمن. فينبغي أولا إنجاز المراحل الأساسية للاتفاق. والتقيد بتلك المراحل سوف يمكننا من التثبت من الالتزام الوطيد من صرب البوسنة بتسوية سلمية للصراع بالوسائل الديمقراطية.

إن القرارين اللذين اتخذهما المجلس اليوم يشكلان كلا متوازنا. إنهما يبينان نقطة التحول التي تمثلها النتائج التي تحققت في ديتون. وهما حافز إيجابي لجميع الأطراف لتنفيذ أحكام اتفاق السلام، الذي سوف يوقع عليه قريبا في باريس، تنفيذا أمينا وكاملا. وفرنسا سعيدة باعتماد هذين القرارين.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نجتمع اليوم كي نستجيب، بالنيابة عن المجتمع الدولي، لاتفاق السلام الذي مهر بالأمس بالأحرف الأولى في ديتون، بأوهايو. ويمكن أن يكون العالم ممتنا للدبلوماسية التي لا تكل التي بذلها نائب وزير الخارجية ايفانوف، ووزير الخارجية بيلت وبذلها كذلك، وأنا فخورة بأن أقول هذا، الدبلوماسيون الأمريكيون بقيادة وزير الخارجية وارن كريستوفر والوزير المساعد ريتشارد هولبروك.

إن جهودهم أفلحت لأن زعماء البلدان الثلاثة المعنية بهذا الأمر كانوا راغبين في اختيار الخيارات الصعبة اللازمة لتخطي الآلام السابقة ولاحتضان امكانيات المستقبل. إن جهودهم أفلحت بسبب صلوات المواطنين العاديين في المنطقة وفي العالم كله، الذين روعتهم الآلام التي سببتها هذه الحرب عبثا. وأفلحت جهودهم بسبب العمل الانساني البطولي الذي قام به حفظة السلام من الأمم المتحدة المنتمون الى بلدان أعضاء في هذا المجلس وبلدان أخرى من سائر أنحاء العالم.

وبالنسبة للمجلس فإن مهمتنا، باتخاذنا هذين القرارين هي تقديم النتائج الأولى الملموسة التي تعكس مقررات ديتون. إننا نخطو اليوم خطوة أخرى على الطريق الطويل نحو السلام. وإننا برفع الحظر على الأسلحة وتعليق الجزاءات الاقتصادية إنما بدأنا تلك الرحلة الطويلة بخطى واسعة وأعطينا الأطراف التأييد الذي تحتاج اليه للتوقيع على هذا الاتفاق التاريخي ولكفالة تنفيذه الفعلي.

وبعد عدة سنوات وكثير من المناقشات وبعد كثير من القرارات وعدد لا يحصى من البيانات يساعد هذا المجلس اليوم حقا على جعل الوعد بالسلام حقيقة ماثلة.

إن القرار الأول من القرارين اللذين اتخذناهما يقضي بالرفع التدريجي للحظر على بيع أو تحويل الأسلحة الى دول واقعة داخل يوغوسلافيا السابقة. وبموجب القرار سيظل الحظر على الأسلحة قائما لمدة تسعين يوما بعد التوقيع على اتفاق نهائي للسلام. وسوف يستمر الحظر على تحويل الأسلحة الثقيلة قائما حتى انقضاء ١٨٠ يوما أو حتى يتم التوقيع على اتفاق الحد من التسلح الذي يقضي به الاتفاق. وسيتولى المجلس باهتمام مراقبة أثر هذا الترتيب.

ومن المنطقي الآن، في ضوء الأحداث في ديتون، أن نرفع الحظر عن البوسنة. إذ لا ينبغي الابقاء على حظر ضد بلد كانت جريمته الوحيدة الحفاظ على سيادته والدفاع عن شعبه والتوقيع على كل اتفاق للسلام طرح عليه. واليوم نضع حدا لذلك الجور وذلك الجنون.

غير أننا يجب علينا الآن أن ننتقل الى ما يجاوز المناقشات السابقة كي نركز على المستقبل. إن هدفنا هو أن نترجم وعد الأمس بالسلام الى واقع السلام الدائم في الغد. وخطتنا هي تثبيط حدوث سباق في الأسلحة والتشجيع على إيجاد توازن مستقر في القوة العسكرية. ورغبتنا هي أن نغذي الاعتقاد لدى جميع الأطراف بأن المفاوضة، لا المجابهة، هي الطريقة العملية لحل الخلافات.

وسعيا الى تلك الغايات يضع الاتفاق الاطاري قيودا على القوات العسكرية وعلى الأسلحة الثقيلة لكل طرف، وينشئ آلية لمراقبة الأسلحة، ويدعو الى بدء محادثات عن التدابير الكفيلة بزيادة الثقة لدى جميع الأطراف، فلا يسعى طرف الى التنصل من ذلك الاتفاق أو الى استمداد ميزة عسكرية منه.

وينبغي لي أن ألاحظ أيضا أن عملنا اليوم سوف ينهي الحظر على الأسلحة لجميع الدول الخليفة التي نشأت عن انقسام يوغوسلافيا، بما فيها جمهوريتي سلوفينا وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

والقرار الثاني الذي اتخذناه اليوم يعلق الجزاءات الاقتصادية التي سبق فرضها ضد صربيا والجبل الأسود. غير أن خطوة شرطية، إذ أن الجزاءات سوف يعاد فرضها اذا لم تقم حكومة بلغراد بالتوقيع على اتفاق السلام الرسمي بينما توقعه الأطراف الأخرى. وسوف يعاد فرض الجزاءات أيضا اذا لم تقم بلغراد أو لم يقم صرب بالي بالوفاء بالالتزامات الناشئة عن اتفاق السلام.

وبالنسبة لهذه النقطة سأتوخى الوضوح الكامل. يتعين على المجتمع الدولي أن يكون يقظا في مراقبة الامتثال لشروط هذا الاتفاق. ويجب أن نصر على أن تصبح الكلمات المكتوبة على الورق حقائق على الأرض. ويجب أن نصغي الى لغة هذا القرار الواضحة، التي تشير الى أن الامتثال للطلبات والأوامر الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة - محكمة جرائم الحرب - جزء أساسي من تنفيذ الاتفاق.

وجوابا على سؤال سفير بوتسوانا، اسمحوا لي أن أقول إن اتفاق ديتون لا يعفي مجرمي الحرب من تبعة جرائمهم. بل على العكس من ذلك، عزز الاتفاق واجب التعاون مع محكمة جرائم الحرب.

إن تعليق العقوبات بموجب هذا القرار لن يطبق فورا على التدابير المفروضة على الصرب البوسنيين. وستبقى هذه التدابير سارية المفعول الى أن تنسحب جميع قوات الصرب البوسنيين العسكرية الى ما وراء مناطق الفصل المنصوص عليها في اتفاق السلام.

وفي ضوء ما استمعنا اليه من تصريحات من بالي خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، على وجه الخصوص، فإن امتثال الصرب البوسنيين لا يمكن اعتباره من الأمور المسلم بها. فبعد حصار سراييفو وقصف السوق وسنوات التطهير العرقي والوحشية التي لا يمكن غفرانها في سريبرينتسا، فإن العالم شهد ما يكفيه من عجرفة ووحشية الصرب البوسنيين. إن امتثالهم لهذا الاتفاق يجب أن تطالب به حكومة بلغراد وأن يطالب به هذا المجلس وأن يطالب به كل شخص متحضر على وجه الأرض.

إن اعتماد هذا القرار يعكس ليس فقط تغيرا في السياسة، وإنما أيضا في الظروف. لقد فرض هذا المجلس عقوبات اقتصادية لهدف محدد هو تشجيع صربيا على اختيار طريق السلام. ويبدو أن العقوبات حققت الهدف المنشود منها وإن كان في وقت متأخر جدا عما كنا نصبو اليه، ولكنه في وقت أبكر مما توقع البعض. إن أداة العقوبات هذه، التي تعرضت لانتقادات كثيرة، أثبتت أنها كانت بالغة الأهمية في التوصل الى القرار الذي اتخذ في ديتون كما أن النفوذ الذي توفره لنا سيظل يخدمنا جيدا في مهمة التنفيذ المعقدة.

إن أحكام القرار متوازنة مع حقائق الحالة في يوغوسلافيا السابقة. واذا لم تف حكومة بلغراد أو صرب بالي بالتزاماتهم، فإن العقوبات سيعاد فرضها. وحكومتي، إذ تأخذ هذا الاحتمال الذي لا نتمنى حدوثه في الحسبان، تعتقد بقوة أن البنية الأساسية التي جرى إنشاؤها وطواقم الموظفين التي عينت لمراقبة تنفيذ العقوبات ينبغي أن تبقى في أماكنها الى أن ترفع العقوبات عنها كليا ونهائيا.

ولكن هذا القرار يخلق أيضا حافزا قويا للأطراف لتتصرف وفقا للاتفاق الإطاري. ويمكن للأطراف، بفعلها هذا، أن تكرس نفسها ومواطنيها لمواصلة العمل الصعب، ولكن المجزي، الذي يوفر الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لمجتمعاتهم. وفي هذا العمل، تقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة جميع الملتزمين حقا بالسلام.

وألاحظ أن المجلس سعى أيضا في صياغة هذا القرار الى حماية مصالح جميع الدول التي كانت جزءا من يوغوسلافيا السابقة، بما فيها الدول التي لم تشارك مشاركة مباشرة في القتال. إن القرار لا يرمي الى السماح لأي دولة عضو تجمد حاليا موجودات ليوغوسلافيا السابقة بأن تفرج عن الموجودات حينما يكون هناك احتمال بأن تلك الموجودات مملوكة كليا أو جزئيا لدولة خلف أخرى.

وتعتقد حكومتي أنه ينبغي توزيع ممتلكات يوغوسلافيا السابقة غير المنقولة والممتلكات المالية توزيعا عادلا ومنصفا بين الدول الخلف. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تبلغ الدول الخلف على نحو واف بالموجودات التي ينظر في الإفراج عنها، لإعطائها فرصة لتتقدم بمطالباتها قبل اتخاذ قرار بشأن التصرف بهذه الموجودات. ويمكن تحقيق هذا من خلال عملية تسجيل أو حصر أو أية عملية منظمة أخرى تتاح فيها الفرصة للجميع للمطالبة بملكية الموجودات.

ولتحقيق هذه الغاية، لا تنوي الولايات المتحدة أن تفرج عن أية أصول الى أن يتم بحث جميع الموجودات مقابل المطالبات المحتملة من جانب الدول الخلف والمطالبات التجارية أو الخاصة غير المسددة.

ولا نعتقد أنه ينبغي اعتبار أي من الموجودات قابلا للإفراج عنه إلا بعد أن يبحث في هذا السياق.

لقد آن الأوان لكـــي تتغلب أصوات العقل والنزاهة الإنسانية البسيطة في يوغوسلافيا السابقة على دعاة التعصب والكراهية الموجودين حتى يومنا هذا. ولا يمكننا أن نقلل من الصعاب. ويتعين على الدول الأعضاء أن تبذل كل ما في وسعها للتعجيل بقوة الدفع باتجاه السلام الدائم وتثبيط اندلاع مزيد من الأعمال العدوانية وإعطاء الذين يريدون العيش كجيران - لا كأعداء - الثقة لكي يفعلوا ذلك.

إن الدرس المستفاد من السنوات الأربـــع الماضية هو أن الحـــرب في هذه المنطقة لا تفرز منتصرين - بل لا تفرز إلا الضحايا. وقد نقلت صحيفة صباحية هذا اليوم عن امرأة عمرها ٦٧ عاما في سراييفو، قتل زوجها بقذيفة بينما كان جالسا في شرفة شقتهما قبل عامين تقريبا، قولها إن اتفاق ديتون "يعني الولادة من جديد." وقالت،

"إنني أبكي منذ أن عرفت بوفاته ... إننا جميعا نريد السلام ونريد أن يسمح لنا بالخروج من بيوتنا لشراء لوازمنا الغذائية اليومية دون أن نخشى من إطلاق النار علينا."

(الفـــرح والدموع على الموتى في عاصمة البوسنة الحزينة، صحيفة "نيويورك تايمز"، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، ص ألف - ١٠).

إن اتفاق أمس في ديتون كان نهاية عهد في البلقان وبداية عهد جديد. فدعونا نبذل كل ما نستطيع لتحديد هـــذا العهـــد الجديد في إطار من القانون والعدالة - ليس كمبادئ مجردة، بل كحقائق في الحياة اليومية للناس في المنطقة كلها.

دعونا نبذل كـــل ما في وسعنا لكي نرى بعد سنوات من الخوف والحرمان أن العائلات الصربية والكرواتية والبوسنية - وأطفال الصرب والكروات والبوسنيين - يستطيعون أخيرا أن يعرفوا أعجوبة الحياة العادية.

السيد فرارين (ايطاليـــا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أعرب عن اتفاقي كليا مع البيان الذي سيدلي به ممثل اسبانيا الدائم باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات على هذا البيان.

على مدى أربع سنوات، تابعت ايطاليا بقلق استمرار الصراع في البوسنة والهرسك، وهي بلد قريب منا جغرافيا وتربطنا به روابط تاريخية وثقافية وثيقة قديمة العهد.

إن صور هذا الصراع، ولا سيما معاناة السكان المدنيين، كان لها أثر عميق على ضمير الشعب الايطالي والمجتمع الدولي بأسره. وهكذا، بشعور عميق من الرضا والارتياح علمنا يوم أمس أن اتفاق سلام قد وقّع بالأحرف الأولى في ديتون. هذا حدث تاريخي، ونود أن نعرب عن امتناننا للذين عملوا على النهوض به، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة والسيد هولبروك شخصيا، الذي لعبت مهاراته الدبلوماسية الفائقة دورا هاما.

والآن، يتعين علينا أن نستفيد من هذا التطور الحاسم لترسيخ آفاق السلام. ويتعين علينا ألا نضيع الزخم الذي اكتسبناه في ديتون. ونعتقد أنه ينبغي التوقيع بسرعة على اتفاق السلام في باريس وأنه يمكن لمؤتمر لندن القادم أن يساعد على إيجاد أساس للإعمار الاقتصـــادي فـــي يوغوسلافيا السابقة. في الحقيقة تشعر ايطاليا بأن الإعمار الاقتصادي والتنمية مكونان أساسيان لعملية التهدئة والمصالحة العامة، وهي عملية ستكون بالضرورة طويلة ومعقدة، نظرا للجراح العميقة التي خلفها الصراع. وإيطاليا، التي عقدت اجتماعا في روما في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، على استعداد لتقديم مساهمة كبيرة لهذا الغرض، بالاشتراك مع شركائها في الاتحاد الأوروبي.

إن ايطاليا من بين مقدمي مشروعي القرارين اللذين اعتمدهما مجلس الأمن اليوم. وهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بالاتفاق الذي وقع في ديتون بالأمس، وينبغي النظر اليهما من هذا المنظور. وينص القرار المتعلق بالحظر على توريد الأسلحة الى يوغوسلافيا السابقة على رفع الحظر على مراحل. والمهم بالنسبة لنا هو ربطه بالاتفاق الخاص بالاستقرار الاقليمي، الذي توصلت اليه الأطراف في ديتون وأدرج في اتفاق السلم بوصفـــه المرفـــق ١ - باء. إنه صك ضروري لمنع

تحـــويل رفـــع الحظر الى سباق تسلح جديد، يهدد لا محالة بإعادة إشعال فتيل الصراع الذي انطفأ أخيرا.

إن القرار الخاص بوقف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خطوة هامة نحو إعادة الإندماج الكامل لذلك البلد في أسرة الأمم وفي الأشهر الأخيرة، وعلى وجه الخصوص خلال الأسابيع الأخيرة في ديتون، أسهمت حكومة بلغراد إسهاما هاما في تحقيق النتيجة الايجابية لعملية التفاوض. وقرار اليوم يعترف بهذا الدور الايجابي، ويشجع يوغوسلافيا على مواصلة السير في هذا الاتجاه.

وبالنسبة لصرب البوسنة، فإن وقف الجزاءات المفروضة عليهم إنما يرتهن بانسحاب قواتهم الى وراء منطقة الفصل المنشأة في اتفاق السلام. وعلاوة على ذلك، يعتمد إنهاء الجزاءات على إجراء انتخابات حرة ونزيهـــة - وهذا حكم هام لأنه يشير الى الاستعادة الكاملة للحكم الديمقراطي في لحظة حاسمة في تنفيذ اتفاق السلام.

وأود أن أؤكد أهمية حث الـــدول الخليفـــة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة على التوصل الى اتفاق بشأن مشكلة خلافة تلك الدولة، بما في ذلك توزيع أصولها وأموالها وتقاسم المسؤولية عـن التعويضات المطلوبة منها. وأن التوصل الى اتفاق من هذا النوع هو وحده الكفيل - فـــي جملـــة أمور أخرى - بايجاد حل نهائـــي مرض لمسألـــة الأموال والأصول المجمدة لجمهـــورية يـــوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية الاحترام الصارم لحقوق الانسان في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وهذا شرط تام للتطبيع الكامل للحالة في منطقة قريبة منا جدا. وفي هذا السياق يناشد بلدي بقوة جميع الأطراف المتأثرة بقرارات اليوم للتعاون مع المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، التي نعتبر نشاطها لا غنى عنه كي تلتئم جراح الماضي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لنتائج محادثات السلام الأخيرة المتعلقة بالأزمة في يوغوسلافيا السابقة. والتوقيع بالأحرف الأولى في ديتون، أوهايو، على الوثائق التي تشكل هيكلها القانوني يمثل خطوة هامة الى الأمام. إنها تدعم العملية التي ربما بدأت تتجسد بوقف إطلاق النار، وتتيح لنا الأمل في أن السلام الدائم يمكن أن يحل في آخر الأمر في البلقان.

وبوسع السكان المدنيين المعانين في تلك المنطقة أن يحلموا الآن بمستقبل خال من العنف يتيح لجميع أبنائهم أن يعيشوا في ظل التنوع مع الاحترام الواجب لكرامة الآخرين وحقوقهم.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق للعمل من أجل السلام الذي قام به فريق الاتصال، وعلى وجه خاص الولايات المتحدة، وعمل البلدان المساهمة بقوات وأفرادها الأبطال النبلاء. وهذه الجهود الدؤوبة كلها أثمرت النتائج التي ذكرتها توا.

وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالوقف اللانهائي - المشروط حاليا - للجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأيضا على نحو ملائم على حرب البوسنة، أود أن أؤكد أن الجزاءات أثبتت في هذه المناسبة فعاليتها، وأظهرت أنها يمكن أن تكون أداة قيمة - كما تصورها الميثاق - في أيدي المجتمع الدولي لدفع الذين توجه ضدهم الى السعي لتحقيق أهداف السلم التي يسعى الى تحقيقها المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمة.

ولئن كان عمل لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن التي أنشأها بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) لا ينتهي بالضرورة هنا، كما قيل من قبل، أود أن أسترعي الانتباه الى التحية الموجهة في الفقرة ٩ من منطوق قرار اليوم الى كل الذين عملوا معنا دون كلل لجعل نظام الجزاءات فعالا. وقد كان هذا المسعى المشترك المنسق بالتحديد هو الذي جعل الجزاءات فعالة.

بصفتي رئيسا للجنة الجزاءات، أتيحت لي الفرصة يوميا لأشهد تفاني جميع الذين عملت معهم بشكل مباشر وغير مباشر. ونتيجة لهذا التفاني، أديت المهمة الصعبة التي أوكلت إلينا حتى الآن بطريقة مرضية.

ويجب أن ندرس ونعدل الآن بسرعة المبادئ التوجيهية القائمة للعمل في ضوء القرار الذي اعتمد توا. وهذا لن يكون سهلا أيضا لأن بعض الأسئلة الهامة لا تزال دون إجابة. على سبيل المثال، يجب أن نقرر أي السياسات نتبعها فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية. ولكنني لا يساورني شك في أننا يمكننا أن نتفق بشأن الاجابات إذا ما عملنا بالجد الواجب.

ومن الضروري، على الأقل في الوقت الحاضر، الإبقاء على قدرة اللجنة على الرصد، وعلى وجه خاص تلك التي توفرها لجنة رصد الجزاءات (SAMCOMM) التي سيستمر تعاونها - في اعتقادي - في أن يكون ضروريا، على الأقل في المستقبل القريب. ولهذه الأسباب جميعا، أناشد المسؤولين في آخر الأمر عن ضمان أن يظل هذا التعاون قائما ما دامت الضرورة تدعو إليه أن يبدوا روح التفهم. وأنا واثق من أنهم سيتحلون بها.

وآخر قولي فيما يتعلق بهذا الأمر أوجهه الى شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي تأثرت معيشته اليومية، كما يحدث عادة، لفترة طويلة وبشكل خطير بعبء الجزاءات. لقد كان زعماؤه بالتأكيد هم المسؤولون عن ذلك، والآن وقد رسم الطريق الصحيح، يجب أن يسعى الشعب إلى تجنب أي تقهقر أو تحول عن طريق السلام. وبهذه الطريقة، وفقط بهذه الطريقة، تكتسي التضحيات التي قدموها أهميتها المناسبة.

وأود أن أقول كلمات قليلة موجزة بشأن القرار الذي ينهي - مرة أخرى بشروط الآن - الحظر على الأسلحة والمعدات العسكرية المفروض بالقرار ٧١٣ (١٩٩١). وتعليقاتي موجهة بالتحديد الى المسؤولين عن القرارات التي سيتطلب الأمر اتخاذها بشأن هذا الموضوع في المستقبل، لعل الله يلهمهم الصواب ليفهموا أن التقدم نحو السلام سيتعزز إذا قاوموا إغراء الدخول في سباق التسلح، بكل آثاره المزعزعة للاستقرار، وإذا التزموا بإخلاص بجهود تحديد وخفض الأسلحة المنصوص عليها في الاتفاقات الموقع عليها بالأحرف الأولى في ديتون. وآمل أن يفهموا أن أفضل شيء بالنسبة لهم في هذا الوقت هو السعي الى تحقيق أقصى قدر ممكن من نزع السلاح بالنسبة للجميع.

وبينما الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني لا تزال حية في أذهاننا - وهي أحداث شهدناها بجحود أو برعب - يجب أن نواصل جهودنا للاستعاضة عن العنف المسلح بالحوار السلمي وعن الأعمال الوحشية بالاحترام المتبادل. إن التعايش لا يعني فقط الحفاظ على كيان الآخرين، وإنما أيضا الاستفادة منهم ومضاعفة الإثراء المتبادل الذي هو دائما ثمرة الحياة التي تحيا في ظل التنوع.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي من خلالكم، سيدي، أن يرحب بسعادة السيد محمد شاكر بيه، وزير خارجية البوسنة والهرسك. ويود وفد بلدي أن يعبر عن مدى مشاطرتنا لمشاعره في هذه اللحظة التاريخية التي مر بها بلده. ويود وفد بلدي كذلك أن ينقل تهانئه الى الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة التوصل الى اتفاق السلام بين مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك.

وفي الوقت نفسه، يود وفد بلدي أن يتوجه بالتهنئة الى مختلف الأطراف على موافقتها على تقديم تنازلات وبذلك وضعت نهاية لسنوات أربع من الحرب بين الأشقاء وحفلت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وكان "التطهير العرقي" بدأ يصبح ممارسة منتشرة حتى أصبح كل واحد عازفا على نحو متزايد عن التحدث عنه، حتى في قرارات مجلس الأمن.

ويشعر وفد بلدي بالارتياح الخاص لأن هذه الاتفاقات تضع حدا لحرب عانى فيها الأبرياء، وخصوصا النساء والأطفال وغيرهم ممن لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. وإن ما حدث في البوسنة، وكذلك ما حدث في بلدي رواندا، درس ينبغي أن يتعلمه العالم وأن نتعلمه جميعا. إنه درس في التواضع للبشرية، لأن ما حدث في هذا البلد دليل على حقيقة أن هذا يمكن أن يحدث في أي مكان في العالم. وهذا النوع من الجريمة لا يعرف حدودا؛ وليس خاصا بمجتمع بعينه.

والدرس الثاني يفرض على المجتمع الدولي ضرورة القيام بعمل كل ما في الإمكان لمحاربة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكذلك حقيقة أن هذه المعركة يجب أن تبدأ في مجلس الأمن.

وإننا نبتهج لأن هذين القرارين سيمكنان من تحقيق توازن بين مختلف القوى المعنية. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء آلية مناسبة لمعالجة الصراعات ومن أجل تجنب مثل هذه الحوادث - وهي حوادث تتشابه مع الكابوسين اللذين خبرتهما الإنسانية في بداية ومنتصف هذا القرن. إلا أن فقدان الذاكرة العام الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والمصالح القومية والتعطش الى السلطة، مما أدت الى إنشاء مناطق للنفوذ السياسي، قوضت ببساطة كل تلك الآمال.

فبعد أن خرجت المسألة من الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات المتعلقة بتقسيم الإقليم، فإن صون السلم لم يعد الآن مسألة مطالب إقليمية، بل بالأحرى مسألة إرادة سياسية من جانب الأطراف المعنية.

فالحظر الذي فرض على البوسنة والهرسك هو في الكثير من جوانبه مماثل للحظر المطبق على الحكومة الحالية في رواندا. ويسُّرنا أن يكون هذا الحظر قد رفع، ويحدونا الأمل أن يسفر هذا عن تحقيق توازن بين القوى مما يمكن من التوصل الى تفاهم أفضل يعم المنطقة.

ووفد بلدي على ثقة بأنه من الآن فصاعدا سيكون لدى البلدان الأعضاء في منطقة حلف شمال الأطلسي، وكذلك الاتحاد الروسي، المهلة الكافية لتوطيد السلم المستعاد وستضطلع بمسؤولية توجيه الاستقرار في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثل عـُمان.

يسرني بالغ السرور أن أترأس أعمال مجلس الأمن في هذه اللحظة التاريخية، حيث نجتمع اليوم للنظر في الحالة في يوغوسلافيا السابقة، بعد التوقيع على اتفاق السلام في ديتون بأوهايو.

لقد انقضت أكثر من ثلاث سنوات منذ اندلاع الأعمال العدائية في منطقة يوغوسلافيا السابقة - وهي حرب أدت الى وفاة أكثر من ربع مليون نسمة، والى ملايين اللاجئين والمشردين، فضلا عن انتهاكات واسعة للقانون الإنساني الدولي.

واجتماع مجلس الأمن هذا، الذي يعقد بشأن اتفاق السلام الذي تم التوصل اليه في ديتون بأوهايو، أمس، المصادف ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بين أطراف الصراع، يشكل حقا اتفاقا تاريخيا. وبالنسبة لتحقيق اتفاق السلام، نأمل في أن يجري تنفيذه وتنفيذ مرفقاته بحسن نية من جانب الأطراف جميعا. ونعتقد أن المنطقة الآن ستتاح لها فرصة تجنب أن يطاردها شبح الحرب والقتل، وأن المنطقة ستبدأ السير على طريق السلام والحياة العادية - وهما عنصران كانت تفتقد اليهما منذ فترة.

وإن عمان كانت تؤمن دوما بالحوار والحلول السياسية لتسوية المشكلات وحسم الخلافات - ليس فقط في منطقة يوغوسلافيا السابقة وإنما في جميع المناطق التي تحفل بالصراعات. وفي منطقة يوغوسلافيا السابقة، أدركت الأطراف المتحاربة أخيرا هذه الحقيقة، وأدركت أيضا أن العنف لا يؤدي إلا الى تجارب مريرة. فالحلول العسكرية لا يمكنها أن تنشئ أمما - ولا سيما الأمم المحبة للسلام.

وتثني عمان على الدور الخاص والممتاز الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوصل الى هذا الاتفاق وجعله حقيقة واقعة. كذلك لا يسعنا سوى الثناء على الدور الذي اضطلع به الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والدور التكميلي للأمم المتحدة على مستوى محادثات الجوار التي جرت في ديتون بأوهايو.

وهذا الاتفاق بملحقاته ليس، في رأينا، هدفا بحد ذاته. بل إنه خطوة أولى في اتجاه السلام وعودة الحياة الى طبيعتها في منطقة يوغوسلافيا السابقة. والأيام القادمة ستكون اختبارا لنوايا جميع الأطراف، وفرصة لأن تترجم التزاماتها الى حقيقة حية وفعلية. وفي هذا الصدد، يعلق بلدي أهمية كبيرة على مسألة الاعتراف المتبادل بين كل الدول في المنطقة، مما يحافظ على سلامتها الاقليمية، وسيادتها واستقلالها السياسي، داخل حدودها المعترف بها دوليا - وهي خطوة نراها تتفق مع اتفاق السلام الذي أبرم مؤخرا.

واليـــوم تنضم عمان الى الدول الأخرى في التصويت لصالح قرارين هامين: أولهما يعلق جميع التدابير التي فرضتها، أو أكدت عليها مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتصلة بالجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا السابقة والقرارات الأخرى المتصلة برفع الحظر على الأسلحـــة الذي فرضه القرار ٧١٣ (١٩٩١). ويسعدنا أن نكون عضوا في مجلس الأمن عند هذا المنعطف التاريخي. ونعتقد أن المجتمع الدولي، والأمين العام قاما وكذلك قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بعمل يستحق الثناء ويستحق تقديرنا، ولا سيما الجهود التي بذلتها دون كلل في محاولة مساعدة الأطراف على حسم خلافاتها، وكذلك التقليل من الصعوبات الإنسانية. والعمل معا من أجل بناء الثقة والسلام حتى يتم التخفيف من معاناة شعوب دول المنطقة مرهون الآن في أيدي هذه الدول. فهي تتحمل كامـــل المســـؤولية عن تشييد البنيان استنادا الى اتفاق السلام والـــوضع بالمنطقة خطوة أقرب نحو الاستقرار.

وستكون الأيام المقبلة حاسمة في تعزيز السلام في يوغوسلافيا السابقة. ونعتقد أن للتعاون التام من جانب الأطراف أهميته في جعل إنقاذ الأجيال المقبلة في البلقان من ويلات الحرب ممكنا.

استأنف الآن مهامي في رئاسة مجلس الأمن.

وبذلك يكون المجلـــس قـــد اختتم إجـــراء التصويت.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البرازيل يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فالي (البرازيل) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البوسنة والهرسك، سعادة السيد محمد شاكر بيه.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان ينبغي لهذا اليوم، يوم رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، أن يأتي أبكر من ذلك بكثير. ولو حدث ذلك، لكان السلام أيضا قد أتى في وقت أبكر وبتكلفة أقل للمجتمع الدولي ومبادئه ومؤسساته الموقرة، وبتكلفة أقل بالنسبة للعدالة، والأهم من ذلك، بتكلفة أقل للآلاف والملايين من ضحايا البوسنة.

ولكن هذا ليس مجرد درس في التاريخ. وعلينا اليوم أن نتطلع إلى الأمام، وأن نؤمّن الوسائل الكفيلة بحماية اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في ديتون يوم أمس.

إن الأسلحة في أيدي الضحية لن تستعمل في تصحيـــــح أخطاء الأمس، وإنما بالأحرى للردع عن استئناف العـــــدوان والجرائم. فأخطاء وجرائم الأمس لا بد أن تصححها مؤسسات القانون والعدالة، وبالذات محكمة جرائم الحرب الدولية.

ومع ذلك فإن الدفاع عن سلام الغد سيترك في النهاية للبوسنيين بعد أن يحول المفاوضون انتباههم إلى أماكن أخرى، ويغادر حفظة السلام الأجانب بلدنا.

وبتأمين قدرة البوسنة على الدفاع عن نفسها، فإننا نقلل في الوقت ذاته من الحاجة إلى الالتزام، كما ونوعا ومدة، بتوفير قوات أجنبية لحفظ السلام. وهذا هو أحد أهم أهداف تجهيز قوات الدفاع البوسنية.

وبالاضافة إلى ذلك، فإننا نعلّق آمالنا أيضا على نزع السلاح الإقليمي. ومع ذلك، ومع افتراض وجود أعلى درجة من الالتزام بنزع السلاح والتعاون من جانب جيراننا، فسيبقى على البوسنيين أن يزيدوا أسلحتهم عددا ونوعية، لتحقيق هدف التوازن الإقليمي.

ونحن على استعداد للقيام بدورنا في قضية السلام، وأن نلتزم لا بالدفاع عن أنفسنا فحسب، بل

أيضا بالمعايير التي ستؤدي في الواقع إلى زيادة الاستقرار في المنطقة.

وسنكون في بون.

إن نظام الجـــــزاءات بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) كان جرحا سببته لنفسها. ولكن جرحنا ليس كذلك. ومع ذلك، نتمنى لهم شفاء عاجلا. ونتطلع أيضا إلى تحسين علاقاتنا المتبادلة.

ورغم ذلك، علينا أن نتأكد من أنه سيكون مفهوما أن هذا مجرد وقف لتنفيذ الحكم وليس تبرئة، لأن عدم الاحترام الكامل للسلام وتنفيذه، ولسيادتنا وسلامتنا الإقليمية سيؤدي إلى عكس الأوضاع وإعادة فرض الجزاءات.

إن وقف الجزاءات ليس سوى خطوة واحدة لازمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لإعادة ادماجها بالكامل في أسرة الأمم. ولا يمكن إنهاء الجزاءات انهاء تاما إلا بعد التنفيذ التام لاتفاق السلام.

وعلاوة على ذلك، يتعين علـــى جمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحادية أن تغير مسارها الحالي، وأن تبدي التزاما باحترام الحقوق الوطنية وحقوق الأقليات لسكان كوسوفو وساندزاك وفويفودينا. وينبغي أن يسير هذا جنبا إلى جنب مع تطبيق الامتثال لحقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية في كل أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأخيرا، فإن الالتزام بالسلام والعدالة - أي فتح صفحة جديدة - لا يمكن التأكد منه إلا من استعداد كل من بلغراد وصرب البوسنة للامتثال بالكامل لمحكمة جرائم الحرب الدولية.

ولا يمكن رفع أي جزاءات إلا بعد الالتزام بهذا الامتثال والتدليل عليه. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكن قبولها عضوا في الأمم المتحدة أو في المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى أن يتحقق هذا الامتثال. وهذا هو أقل ما يمكن أن نفعله لدعم جهود المدعي العام، والقاضي ريتشارد غولدستون وقضاة المحكمة وغيرهم من العاملين في محكمة جرائم الحرب في لاهاي. وأقل من ذلك سيكون خيانة.

والبوسنة والهرسك لن تخون العدالة وفرصة تحقيق سلام حقيقي دائم يعتمد على هذا الجانب المبدئي للعدالة.

وآخر ما نطلبه من مجلس الأمـن هـو أن يلتزم أيضا بنفس الأمور. وعلى أيـــة حال، فإننـــا وأعداد لا حصر لها من الضحايا المنسيين والجيل الجديد الذي يتوق إلى السلام الحقيقي، نستحق هذا الحد الأدنى بعد أن خابت آمالنا في مناسبات أخرى كثيرة.

ومن زاوية شخصية، فكرت وأنا جالس هنا اليوم، وخلال اللحظات الأخيرة الحاسمة في محادثات ديتون، في الكثيرين الذين تأثروا أو أثروا في نتيجة اليوم واتفاق السلام الذي تم التوصل إليه يوم أمس.

أفكر فـــي أعضاء مجلـــس الأمـــن السابقين والحاليين، بدءا بالسفير دييغو أريا، الممثل الدائم السابق لفنزويلا، إلى السفيرة ألبرايت التي كافحت بنبل في سبيل تحرير أيدي الضحايا. وأعبـــر أيضا عن تقديري الخاص لمشاعر التضامن وبيانات التأييد التي تلقيناها من ضحايا جريمة إبادة الأجناس في رواندا عن طريق ممثلهم الدائم في المجلس.

ونفكر أيضا في حفظة السلام الكثيرين التابعين للأمم المتحدة وأفراد المنظمات غير الحكومية الذين ضحوا، وبأرواحهم في بعض الأحيان، من أجل أن يحدوا من الظلم قدر الامكان، بينما كنا ننتظر، عاما بعد عام، تدابير أكثر حسما. ونفكر في الدبلوماسيين الأمريكيين الشهداء الثلاثة. ونفكر في أهالي البوسنة والهرسك الذين لا يزالون في ديارهم، ويمكننا أن نرى تعبيراتهم عن الفرح والالتزام بالسلام وهم يحتفلون بالأنباء السارة يوم أمس.

وفي الوقت ذاته يساورني القلق لأن الآلاف من اللاجئين والمشردين وضحايا الجريمة قد يشعرون بأنهم قد تم التخلي عنهم ونسيانهم.

وأنا أتعهد - وعلينا جميعا أن نتعهد - بضمان أن يصبح بالفعل حق اللاجئين في العـــودة فـــرصة حقيقية للعودة؛ وأن العدالة لا تفرض فحسب بل تتأمن أيضا بتأييد محكمة جرائم الحرب. وأرجو من الله أن يكون في ذلك راحة حقيقية للضحايا، وإلا نستحق اللعنة على أرواحنا.

وألاحظ أن اليهود الذين نجوا من المحرقة لم يتمكنوا من التطلع إلى الأمام إلا عندما علموا أن الذين عذبوهم ستطارهم إلى الأبد عـــدالة لا تـــرحم، في المحاكم وفي ذاكرتنا التاريخية الجماعية.

وتتملكني الآن لحظة رعب لا أنساها. ما هـــو مصير مئات، وربما آلاف، الضحايا المفقودين الذين تم تجميعهم حول مدن مثل بانيا لوكا، واحتجزوا في معسكرات اعتقال، ويجبرون على العمل والسخرة حتى يحصدهم الموت؟ وماذا عن الملاحيـْن الفرنسيين المفقودين؟ هل سمعت هذه الأشباح الحية عن اتفاق السلام؟ وهل هذا الاتفاق سيمثل أي فرق بالنسبة لهم؟ هل سيعيشون ليفرحوا به؟ إنني أطلب من جميع الممثلين أن يعملوا من أجل سلامتهم ومن أجل خلاصنا المتبادل.

وأخيرا، وإلى أعدائنا السابقين نقدم كلمة واحدة: "السلام".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعرب لكم عن امتناننا لتفهمكم وتعاونكم بالنسبة للظروف المتصلة بأحد مشروعي القرارين المعروضين علينا.

أود أيضا أن أتوجه بتهانئي إلى وفد نيجيريا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر تشرين الأول/اكتوبر.

إن كرواتيا ترحب ترحيبا حارا باتفاقات ديتون التي وقعت بالأحرف الأولى أمس. وهي لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد الاعتراف المتبادل المتوقع بين جميع الدول الخلفية ليوغوسلافيا السابقة في الشهر المقبل. ونعتقد اعتقادا راسخا بأننا تغلبنا، بهذه الاتفاقات وبالاعتراف المتبادل الوشيك، على أكبر عائق سياسي أمام إحلال سلام دائم وعادل في المنطقة الى الأبد. ولقد تحقق هذا كله لأن نظام الجزاءات الذي فرضه المجلس على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) حقق مقاصده، لأن العمليات الهجومية الكرواتية/البوسنية المشتركة، وتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي فيما بعد، أوجدت حقائق جديدة على الأرض؛ وبعد ذلك بسبب الدور القيادي الجديد الذي تضطلع به الولايات المتحدة.

إن حكـــومتي دعت دائما الى تحقيق تسوية سلمية وتفاوضية من هذا النوع للمنطقة بأسرها. ولقد ناقشنا في الواقع لسنوات عديدة أن منظمة حلف شمال الأطلسي هي المؤسسة الوحيدة التي يمكنها أن تفرض السلام في المنطقة، وأن توفر بيئة دائمة ومستقرة تفضي الى التخلي عن الحرب والعمل من أجل المصالحة وإعادة الإعمار الاقتصادي. ولقد تمكنا أخيرا، بفضل الزعامة التي وفرتها الولايات المتحدة وجهود الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، من تحقيق تسوية تفاوضية وإيجاد قوة إنفاذ تبشر بتحقيق الاستقرار، ولكنها تتصور أيضا وضع علاجات للجرائم المروعة من قبيل الجرائم التي لم تدون إلا في أحلك أيام التاريخ.

إن اتفاقات ديتـــون كانت حلا قائما على التنازلات بالنسبة لجميع الأطراف، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن كرواتيا قدمت أكبر التنازلات. فقد أحجمنا عن خوض يومين من الحرب مقابل سنة من الصبر. واتفاقات ديتون قدمت لنا وعودا والتزامات عديدة. ونعتقد بأنها أبرمت بتصميم كامل من الأطراف على تنفيذها. وثمة ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٥ مواطن كرواتي غير صربي كانوا قد "طهروا عرقيا" بطريقة وحشية للغاية من منطقة فوكوفار منذ عام ١٩٩١، لن يغفروا لنا أبدا لو ظلوا مشردين أو لاجئين بعـــد عام من الآن - أي إذا لم تحترم تلك الالتزامات.

إن التنازلات التي قدمتها كرواتيا من أجل السلام، في الوقت الذي كان بإمكانها أن تختار خيارا

آخر، تدل مرة أخرى على التزامها البعيد المدى بسياسة تقوم على الحل السلمي للصراع. وأربع سنوات تقريبا من ممارستنا أقصى درجات الصبر في ظل ظروف غير مبشرة بالخير، وذلك قبل اعتمادنا القوة مؤخرا، دل أيضا على التزامنا بالسلام.

ولا بد لي من أن أضيف أيضا أن الأعمال التي استغرقت مدة قصيرة ولكنها اتصفت بالمصداقية، التي قامت بها كرواتيا هي التي مكّنت من إبرام اتفاقات ديتون. فمن يستطيع أن يناقش حقيقة أنه قبل أربعة أشهر فقط كانت منطقة بيهاتش الآمنة على وشك التعرض للاجتياح، وأن أوروبا كانت على وشك أن تواجه بـ ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ بوسني، وبأن الضمير المعنوي للعالم كان على وشك أن يهتز بفعل تكرار مجزرة سريبرنيتسا في بيهاتش؟ إن توازن القوة الذي أقامه الجيش الكرواتي ينبغي أن يكفل السلام والاستقرار في المنطقة لمدة طويلة مقبلة، ولكن فقط إذا وفّت منظمة حلف شمال الأطلسي والمجتمع الدولي الآن بوعودهما والتزاماتهما المقدمة الى البوسنة والهرسك وكرواتيا على حد سواء. والمشاكل القائمة في كلا البلدين يتعين التصدي لها بنفس الأدوات وبعزيمة متساوية. ومنطقة فوكوفار المحتلة من كرواتيا ينبغي ألا تكون أكثر أو أقل أهمية من الأجزاء المحتلة من البوسنة لو أردنا أن نحقق سلاما عادلا ودائما في المنطقة.

علاوة على ذلك، ينبغي وضع حد لانتقادات لا سابق لها وغير مألوفة توجه الى كرواتيا، ولا سيما من قبل بعض الوفود في هذه القاعة. والواضح أن كرواتيا اضطلعت طوال السنوات الأربع الماضية بدور بنّاء كبير في المنطقة. لقد وفّرت حلولا - بدلا من المشاكل. وعلى سبيل المثال، لم تحظ مساعدتها الاستراتيجية والانسانية للطائفة البوسنية المسلمة التي تلقى التأييد السياسي ولكنها تحرم من الدعم الفعلي بأي تقدير، للأسف، في هذه القاعة.

إن حكومتي تؤيد مشروعي القرارين المعروضين علينا الآن. ويحدوها الأمل في أن مشروع القرار بشأن تخفيف الجزاءات سيبعث برسالة الى الشعب الصربي مفادها أن العالم ليس ضده، مثلما أخبره زعماؤه. فنظام الجزاءات كان آلية عادلة وضرورية لجعل أولئك القادة يقبلون المسؤولية عن المحن التي سبّبوها لشعوب أخرى ولأقرانهم العرقيين في كرواتيا والبوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بالفقرتين ٥ و ٦ من مشروع القرار ذلك، تفهم كرواتيا أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ستُمنع من نقل واستخدام أموال عامة تعود الى جميع الدول الخلفية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية المنحلة، حتى يتم التوصل الى اتفاق بشأن التصرف في الموجودات عامة بين جميع الدول الخلف وتوزيعها، بموافقة المجلس. وأي إفراج عن الأموال وسوء استعمالها من قبل حكومات ومؤسسات مالية دولية يمكن أن يلغي مفاوضات التصرف، وأن تقوض، وهذا أسوأ، عملية السلام برمتها. وأفضل طريقة لإزالة هذا الخطر هي إقدام المجلس على اتخاذ إجراءات فورية وتأييد اتفاق التصرف القائم وتوزيع الموجودات، وهو الاتفاق الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي.

علاوة على ذلك، تأمل كرواتيا في أن يحقق مشروع القرار بشأن رفع الحظر هدفه المتمثل في إقامة توازن في المنطقة، وفي ألا يصبح مصدر عدم استقرار جديد. وفي ذلك الصدد، تدعو كرواتيا الى استعمال مشروع القرار هذا بتعقل، ضمن إطار أوسع من التدابير الأمنية الجماعية في أوروبا.

ويرحب وفد بلدي خاصة بالاعتماد الوشيك لمشروع القرار الثالث المتعلق باتفاقات ديتون؛ وهو مشروع القرار الذي يقر الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية، وبارانيا وسيرميوم الغربية، ويؤكد مجددا على أن هذه المناطق هي أجزاء لا تتجزأ من كرواتيا. والاتفاق الأساسي كان من الاتفاقات الأولى التي تم التوصل اليها في ديتون. ومهّد السبيل أمام الاتفاقات اللاحقة التي كمّلت ما يسمى بصفقة الترتيبات للمنطقة برمتها.

وذلك القرار مطلوب لوضع الإطار التقني الضروري لتحديد قوة التنفيذ الجديدة في كرواتيا. وينبغي إنشاء القوة في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن تكون لديها ولاية نشطة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يكون دورها العسكري والمدني محددا بوضوح، كما ينص عليه اتفاق إردوت الأساسي ومبادئ إردوت التي سبقته. وكلا الوثيقتين تحت تصرف المجلس، ويمكنه العودة الى كلتيهما لدى نظره في هذه المسألة. وستبدد الوثيقتان، وكلتاهما صالحتان

بصورة متساوية، أي سوء فهم وأي افتقار الى المعلومات. ونحن لا نؤكد على هذه النقطة إلا في ضوء المناقشة والأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس عقب الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس المشارك للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، السيد ثورفالد ستولتنبرغ، يوم الجمعة الماضي. فلم تكن هناك حاجة ليكون الاتفاق الأساسي أكثر تحديدا عندما كانت مبادئ إردوت واضحة للغاية. فمبادئ إردوت، على سبيل المثال، لا تترك جوانب غموض بشأن هيكل السلطة الانتقالية وقوة الشرطة الجديدة. إذ تزيل الفراغ القانوني والأمني في منطقة فوكوفار المحتلة عن طريق إعادة إحلال القانون الكرواتي، والخدمات الاجتماعية، ومراقبة الحدود في جميع أنحاء المنطقة. وهي تدعو إلى عودة جميع الأشخاص المشردين واللاجئين إلى ديارهم في الوقت المناسب قبل إجراء الانتخابات المحلية في المنطقة. وهي تطلب وجوب أن تُجرد المنطقة من السلاح في ٣٠ يوما. والعناصر الوحيدة المفقودة التي لا يزال يتعين اتخاذ قرار بشأنها تتعلق بصفقة إعادة الإعمار الاقتصادي في المنطقة، ولا سيما مدينة فوكوفار المدمرة، وتقسيم المسؤولية بين المكونين العسكري والمدني لآلية التنفيذ الانتقالية الجديدة.

وفي هذا الصدد، يجب أن نبقي في بالنا أن مدة ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا تنتهي بعد تسعة أيام. وأوضحت حكومتي أن ولاية البعثة لا يمكن تمديدها، ليس بسبب أننا لا نثق بالأمم المتحدة، بل بسبب أن المنظمة لم تتمكن من الوفاء بولايتيها وهي تعمل بموجب الفصل السادس من الميثاق. أن الحالة في كرواتيا تتطلب ولاية بموجب الفصل السابع، وهي الولاية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اتخاذ ترتيبات إقليمية.

وفي حين أن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا تنتهي يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن قوام البعثة الحالية يمكن أن يبقى في كرواتيا كنواة لقوة التنفيذ الجديدة. فالكتيبتان البلجيكية والروسية يمكن تعزيزهما بسرعة بكتيبة من الولايات المتحدة، حتى يمكن البدء فورا بأهم عامل للاتفاق الأساسي، ألا وهو تجريد المنطقة من السلاح.

وترى حكومتي أنه لا يلزم وجود قوة كبيرة ومكلفة. فالمطلوب بدلا من ذلك، قوة نشطة وقوية يمكنها أن تنفذ متطلبات نزع السلاح فورا، وأن تحول العناصر المتبقية من الولاية الى الإدارة المدنية بسرعة. ونحن نتطلع قدما الى استمرار زعامة الولايات المتحدة في هذا الصدد، لا بسبب أن الولايات المتحدة تحظى بثقة الجانبين في المنطقة فحسب، بل أيضا بسبب التزامها باستعمال جميع عناصر عملية السلام، بما في ذلك التهديد بالقوة واستعمال القوة على نحو يُعتد به.

وبعد التجريد من السلاح ينبغي أن يكون التركيز على دور القطاع المدني في جانبي التعمير وبناء الثقة. ومرة أخرى، فإن هذا الجزء من الولاية لا يتطلب قوة كبيرة فحسب بل وعددا معقولا من الإخصائيين والمهنيين غير العسكريين. وتؤيد حكومتي كذلك تعيين مواطن من الولايات المتحدة لقيادة الجزء المدني من الولاية بوصفه رئيسا للإدارة الانتقالية.

وأخيرا فإن قوة التنفيذ الجديدة والإدارة الانتقالية لا يستطيعان تجاوز عناصر لا تزال لها أهميتها، ولا روح القرارات السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة والفقرة ١٢ من منطوق القرار ٨٢٠ (١٩٩٣) بوجه خاص. وأود أن أذكّر المجلس بأن تلك الفقرة لا تتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والتي أوقفت الآن. فالفقرة ببساطة تؤيد السلامة الإقليمية لكرواتيا وسيادتها بالسماح للحكومة الكرواتية بتنظيم جميع الصادرات والواردات ونشاط النقل العابر في أراضيها وبالتالي تبقى صالحة.

ومن نافلة القول ان حكومتي تتوقع من مجلس الأمن وبالتالي من قوة التنفيذ والإدارة الانتقالية مراعاة هذا العنصر الهام المتعلق بالسيادة المكفول لجميع الدول الأعضاء بموجب الميثاق. وفضلا عن هذا نؤمن تماما بضرورة أن يظهر هذا العنصر بلا لبس أو غموض في الوثائق والقرارات المقبلة بشأن هذه القضية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

ووفقا للقرار المتخذ في هذه الجلسة أعطي الكلمة الآن للسيد فلاديسلاف يوفانوفيتش.

السيد يوفانوفيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضع اتفاق السلام الموقع عليه أمس بالأحرف الأولى نهاية لحرب أهلية مأساوية ودموية دامت أربع سنوات ويوجِد الظروف اللازمة لتحويل الأزمة الخطرة في البوسنة والهرسك إلى فترة من السلام والاستقرار والتعاون. واتفاق السلام هذا ليس اتفاقا مثاليا، وهو الأمر الذي يمكن قوله فعلا عن الكثرة الكاثرة من اتفاقات السلام التي أبرمت على مدى التاريخ. ذلك أنه نتيجة حلول توفيقية أساسية ومعقولة، وإن كانت في بعض الأحيان أليمة وصعبة. وقد أصبحت جميع الأطراف في الحرب الأهلية والأزمة البوسنية تدرك أن السلام المنقوص خير من الحرب المتطاولة ذات النتيجة غير المؤكدة وأن أفضل سبيل لتحقيق الأهداف العادلة هو سبيل السلام. ولئن كان قد تحقق انتصار على الحرب باتفاق السلام هذا فلا بد من إحراز النصر في حرب لتنفيذ أحكام اتفاق السلام ولا بد من استعادة الثقة المتبادلة والاستقرار الحقيقي والتعاون في المنطقة.

ولعله كان من الأفضل ألا تندلع الحرب الدموية في البوسنة والهرسك أصلا. ولقد كان من الممكن تجنبها لو أن خطة السفير كوتيليرو قُبلت في الوقت المناسب ولو أن أحد الجانبين لم يسحب موافقته لاحقا بتشجيع خارجي. أما الجانب اليوغوسلافي، كما هو معروف جيدا، فقد أيد بشدة خطة كوتيليرو وأعرب بقوة عن استعداده للاعتراف بالبوسنة والهرسك دولة مستقلة بعد اكتمالها. وهذا يناقض بالفعل جميع الاتهامات اللاحقة بأن ليوغوسلافيا ادعاءات إقليمية ضد الجمهورية اليوغوسلافية السابقة.

وليست لدي رغبة في أن أرد على الهجمات والتهديدات التي وجهها ضد بلدي وزير البوسنة والهرسك. فهذه تتعارض تماما مع نص وروح اتفاق السلام الموقع عليه بالأحرف الأولى، ونرجو ألا يعلنوا التخلي عن التزاماتهم إزاء السلام.

ويمثل انتهاء الحرب والأزمة في البوسنة والهرسك خطوة رئيسية في سبيل التغلب على الأزمة في يوغوسلافيا السابقة ككل. بيد أن هذه الخطوة وحدها لا تكفي. فمن الضروري أن تنتهي على الفور جميع أشكال الحرب التي كانت تشن بانتظام، طوال الأزمة الناشبة في يوغوسلافيا السابقة، على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي ككل. وتمثل الحرب الإعلامية والاقتصادية والنفسية والدعائية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والشعب الصربي جزءا أساسيا من الحرب في البوسنة، ومن ثم ينبغي أن تنتهي هي أيضا بانتهائها. أما الجزاءات القاسية والشاملة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي جلبت معاناة لا حد لها للسكان المدنيين وشلت منطقة جنوب شرق أوروبا بأسرها اقتصاديا فينبغي أن توقف فورا. وتتوقع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تستعيد سريعا حقوقها في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وقد أثبتت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصورة قاطعة بمساهماتها النشطة والمتواصلة في عملية المفاوضات وإبرام الاتفاق وبقبولها الحاسم لجميع الاقتراحات السلمية السابقة بصدد الأزمة البوسنية، التزامها بالسلام وبالتغلب على عواقب الحرب الأهلية التي دامت أربع سنوات في البوسنة والهرسك. وكما كان الحال طوال عملية السلام، ستظل يوغوسلافيا دعامة يعول عليها في عملية تنفيذ اتفاق السلام أيضا. ونحن على ثقة من أن جمهورية سربسكا ستحذو عن كثب حذو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في نهجها البناء إزاء اتفاق السلام. ونتعشم أن تصنع أطراف الاتفاق الأخرى الشيء نفسه.

وفي هذا الصدد، تقع مسؤولية كبيرة على عاتق المجتمع الدولي ولا سيما الممثل في مجلس الأمن وفريق الاتصال. فينبغي أن يعامل المجتمع الدولي جميع أطراف الصراع على قدم المساواة. فالمساواة عنصر أساسي في اتفاق السلام وشرط أساسي لا بد منه إذا أريد تنفيذ الاتفاق من جميع الأطراف تنفيذا صادقا وكاملا.

وتعرب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن امتنانها لكرم ضيافة حكومة الولايات المتحدة وللجهود الهائلة التي بذلتها مع الأعضاء الآخرين في فريق الاتصال، تلك الجهود التي لولاها ما أمكن التوصل إلى اتفاق السلام. كما تود الحكومة اليوغوسلافية الإعراب عن امتنانها لجميع أعضاء مجلس الأمن لما

بذلوه من جهود طوال عملية السلام التي توجت بالقرار الحاسم المتخذ اليوم.

ومنذ بداية الأزمة ونشوب الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، ظلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة دائما بالمساواة والحرية والكرامة لجميع شعوب يوغوسلافيا السابقة. وقد أدى قرار جمهورية كرواتيا المنشقة بإنكار هذه الحقوق على الشعب الصربي إلى مقاومتهم المشروعة للنظام الكرواتي الجديد. وبعد هجمات إبادة الأجناس التي شنتها كرواتيا على مناطق الأمم المتحدة المحمية المعروفة باسم القطاعات الغربية والجنوبية والشمالية، والمعاناة الهائلة التي أفضت إلى خـــروج أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي من ديار آبائهم، تحقق أخيرا اتفاق سلام بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانجا وسريم الغربية (سرميوم) ليفتح باب الأمل في إمكانية حل المشاكل دون وسائل عسكرية وبأسلوب تفاوضي سلمي.

وللاتفاق الأساسي بشأن منطقـــة سلافونيا الشرقية وبارانجا وسريم الغربية (سرميوم) أهمية أساسية لتحقيق السلام والاستقرار وإعادة الأوضاع والعلاقات في يوغوسلافيا السلابقة وفي هذا الجزء من أوروبا إلى طبيعتها. ويبرز الاتفاق الدور الغلاب لقوى السلام والتعقل في مسيرة السلام، وهو محاولة لاستخدام الوسائل السياسية والتوفيقية لحل المشاكل بالغة التعقيد التي وجدت بعد أن قامت كرواتيا بانفصال من جانب واحد، عنوة، عن يوغوسلافيا السابقة في منتصف عام ١٩٩١.

وتعتقد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن الاتفاق يمثل أساسا صلبا للمحافظة التامة على حقوق السكان الصرب في المنطقة وللحماية الفعالة والدائمة لهذه الحقوق عن طريق كفالة السلام والحرية والمساواة لهم.

وترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنه بإخضاع سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لإدارة انتقالية، يكون مجلس الأمن وأعضاؤه قد تحملوا المسؤولية الدائمة عن الأمن في منطقتها وعن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ورفاه كل سكانها. وعلى العكس من ذلك، فإن الإدارة الانتقالية والقوات متعددة الجنسيات يجب أن تتحمل المسؤولية أمام مجلس الأمن. ومن الواضح تماما أنه يجب أن يحظى جميع سكان المنطقة بحقوق متساوية، بما في ذلك جميع اللاجئين والمشردين من كرايينا. ولا بد أن تتفق ولاية الإدارة الانتقالية وهيكلها وتنظيمها اتفاقا تاما مع جوهر الاتفاق الأساسي وأن تشمل الحماية والمساواة التامة بين جميع المقيمين في المنطقة.

وتتوقع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الإدارة الانتقالية أن تتحكم في كل الخدمات العامة والنواحي الإدارية الموجودة لأنها تتمتع بثقة السكان. ومن الضروري أن يصان تناسب الهيكل العرقي للمنطقة بالنسبـــة لعـــدد الأفراد المستخدمين بصفة عامة، ولا سيما عدد مَن يشغلون مناصب إدارية عليا. ويجب احترام مبدأ التناسب بصفة خاصة في الشرطة وفي النظام القضائي.

ويتضح مـــن الاتفاق أن السيطرة على نقط العبور عبر الحدود وإصدار الوثائق الشخصية من اختصاص الإدارة الانتقالية. ويجب أن تكون أول انتخابات إقليمية حرة ونزيهة، وأن تجري على الصعيد الإقليمي وصعيد المحافظات والبلديات، مما يحافظ على هوية المنطقة. ويجب إنشاء مجلس للبلديات تكون له سلطة تنظيمية إقليمية كافية بحيث يمثل ويحمي مصالح شعب المنطقة. ولا بد أن يكون من الواضح أنه يجب الإبقاء على الوجود الدائم في المنطقة للمجتمع الدولي بصفته ضامنا لاحترام حقوق الإنسان لجميع المقيمين، حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

واستعادة ثقة سكان المنطقة عنصر جوهري في تنفيذ الاتفاق الأساسي. ولهذا فمن الهام أن تمنع أية محاولة أو أي عمل قد يتعارضا مع أحكام الاتفاق الأساسي ويعرقلا تنفيذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود، باسم وفد أوكرانيا، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم

أهم المناصب وأكثرها مسؤولية، منصب رئيس مجلس الأمن. إننا نؤمن بخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ونأمل أن تساعدكم على التغلب بنجاح على جميع الصعوبات التي قد يواجهها مجلس الأمن في تأديته لواجباته.

لقد حيت أوكرانيا التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته بارتياح ورضى عميقين. وقد أصدر رئيس أوكرانيا اليوم بيانا في هذا الصدد. فبعد ٤٣ شهرا من الحرب بين الأخوة في البلقان، تتاح الفرصة أخيرا لعامة الناس من الأطفال والنساء والمسنين لكي يستيقظوا في الصباح دون خوف من القتل، ولكي يتطلعوا الى المستقبل بتفاؤل له ما يبرره. وبالتوقيع بالأحرف الأولى على أحكام اتفاق السلام، اختار قادة دول البلقان الثلاث السلام. وقد أكد رئيس أوكرانيا في خطابه بشأن الاتفاق أن:

"تنفيذه لن يتحقق إلا إذا استمرت المفاوضات المكثفة وساندت الأعمال الحقيقية لجميع الأطراف تطلعاتها الى السلام".

لقد تغلب الإدراك السليم ومنطق الحياة على عدم عقلانية الحرب. ونحن نشيد بالشجاعة والحكمة السياسية التي تحلى بهما رؤساء كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، الذين استطاعوا أن يسموا فوق الإحساس المتبادل والموجود بعدم الثقة، والشك، والإحباط، والرغبة في الانتقام، وخطا كل منهم خطوة صوب الآخر.

ولا يسعنا إلا أن نوافق على الكلمات التي قالها السيد ريتشارد هولبروك في ديتون أمس:

"لدينا السلام على الورق، ولكن التحدي الأكبر أمامنا هو أن نجعله يطبق عمليا".

ويعتقد وفد أوكرانيا أن المسؤولية الرئيسية عن مواصلة تطوير عملية السلام تقع على عاتق أطراف الصراع. فبدون إرادتها السياسية سيكون من المستحيل جعل هذه العملية لا رجعة فيها، وكسر الحلقة المفرغة للعنف في البلقان. ونأمل أن تفي كل أطراف اتفاق السلام بأمانة بالواجبات التي تلتزم بها بموجب التوقيع عليه.

وفي نفس الوقت، نحن مقتنعون أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسهم في عملية تنفيذ اتفاق السلام. وتؤيد أوكرانيا فكرة وزع قوة إنفاذ السلام في البوسنة والهرسك وستشترك في بعثتها بقواتها في الميدان.

والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام ما هو إلا الخطوة الأولى على طريق الإنعاش والتجديد. وهذا يتضمن إعادة بناء المنازل والمصانع المدمرة، بالإضافة الى استعادة ثقة شعوب البوسنة والهرسك.

وأوكرانيا على استعداد لضم جهودنا الى جهود الدول الأخرى في إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب لكي تسهم في إعادة حياة عامة الناس إلى طبيعتها. ونأمل أن تساعدنا في هذه العملية مشاعر الصداقة التقليدية والتفاهم المتبادل التي سادت دائما بين شعوب أوكرانيا وشعوب البوسنة والهرسك.

لقد أثار وفد أوكرانيا في مجلس الأمن منذ أسابيع قليلة مسألة وقف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونشعر بارتياح عميق لأنه قد ثبتت صحة ثقتنا في حسن نية قادتها وفي تطلعهم الى السلام في البلقان، وتأكدت هذه الثقة مرة أخرى من خلال أحداث الأمس.

ونرى أن التوقيع بالأحرف الأولى على عملية وقف الجزاءات الاقتصادية سيسهم في عملية بناء الثقة في البلقان ويعطي دفعة قوية إضافية للتنفيذ المخلص لاتفاق السلام.

ووقف نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإنهاؤه في نهاية المطاف حدثان لهما أهمية قصوى. لأن ذلك سيعطي دافعا قويا للتنمية الاقتصادية في البلدان المجاورة ولإقامة الروابط الاقتصادية التقليدية من جديد بين بلدان المنطقة. ونحن على ثقة من أن السلام سيجلب الرخاء للجميع.

ونعتقد أن الوقت قد حان للبدء في عملية إعادة إدماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المجتمع الدولي. ويأمل وفد أوكرانيا أن تتمكن الدول الخلف لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية من التوصل الى قرارات مناسبة تقبلها كل الأطراف.

ويجد وفد أوكرانيا أن الإشارة التي يوجهها مجلس الأمن في مشروع القرار هذا إلى الدول المجاورة لمساهمتها الهامة في التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض لها أهمية فائقة من وجهتَي النظر السياسية والأخلاقية. لقد عانت أوكرانيا إلى جانب عدد من الدول الأخرى من خسائر اقتصادية كبيرة. ولكنها تقيدت بدقة بالجزاءات التي فرضها المجتمع الدولي.

إن وفد أوكرانيا لديه بعض الشكوك فيما يتعلق بأحكام القرار الخاص برفع الحظر على الأسلحة. وفي الوقت نفسه نفهم أن هذا جزء من حل وسط توصلت إليه الأطراف يعطينا من الأسباب ما يدعونا إلى تأييده. ونود أن ننظر إلى قرار مجلس الأمن هذا في ضوء تدابير بناء الثقة، ويحدونا الأمل في أن الاجتماع المعني بتحديد الأسلحة في بون سيجعل تكديس الأسلحة في المنطقة أمرا لا ضرورة له.

ويود وفد أوكرانيا أن يعرب عن عميق امتنانه وتقديره لكل الذين بذلوا جهودا دؤوبة باقتناع عميق، رغم ما يشعرون به من يأس وشكوك وتردد، وساروا حتى النهاية ونجحوا في نهاية المطاف. ونشيد إشادة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، ووزير خارجيتها السيد كريستوفر، ومساعده السيد ريتشارد هولبروك وفريقه المتفاني، وأعضاء فريق الاتصال، والسيد ستولتنبرغ، والسيد بيلدت فضلا عن العشرات من الذين ساعدوا في تحقيق السلام في هذه المنطقة.

واسمحوا لي بأن أذكّركم، سيدي الرئيس، بعبارات من الكتاب المقدس - الإنجيل - تقول:

"طوبى لصانعي السلام، لأنهم أبناء الله يدعون" (متّى ٥ : ٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن على ثقة من أنه بفضل قيادتكم القديرة، سيضطلع المجلس بمسؤولياته بنجاح. وأود أيضا أن أشيد بالسفير غمباري ممثل نيجيريا على الطريقة الممتازة التي أدار بها عمل المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ولعل البارحة ستصبح من العلامات التاريخية البارزة على الطريق الطويل والصعب صوب السلام الذي سيضع نهاية لسلسلة من أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى مدى فترة تقرب من أربع سنوات الآن، وشعب البوسنة والهرسك يتعرض لمعاناة كبيرة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك من جانب رؤساء الجمهوريات الثلاث في ديتون إلى وضع نهاية لهذه المعاناة وتمهيد السبيل لإحلال سلام عادل وقابل للاستمرار. لقد بدأت العملية، وينبغي الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي قطعتها الأطراف على نفسها بموجب هذا الاتفاق. ويتعين الآن أن يتركز اهتمام المجتمع الدولي على التنفيذ المخلص للاتفاق الإطاري ولإعادة بناء البوسنة والهرسك.

إن المحافظة على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي داخل حدودها المعترف بها دوليا أمر حيوي، وسيظل كذلك من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة. وإذ نضع هذه الحقيقة نصب أعيننا، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى أمس وبالقرارات التي اعتمدت منذ هنيهة. وستمثل هذه القرارات بداية مرحلة تنفيذ السلام.

وتظل تركيا ملتزمة بتحمل نصيبها من المسؤولية بالنسبة للتنفيذ الناجح لهذا الاتفاق. وباعتبارنا نتولى مهمة المنسق لفريق تعبئة المساعدة الذي أنشئ في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، فإننا نشارك بنشاط بهذه الصفة وعلى أساس ثنائي في أعمال التعمير وإعادة البناء التي تنتظرنا. وبالتالي، فإننا نعلق أهمية قصوى على المؤتمرات الدولية التي ستعقد في الأسابيع المقبلة. وتقف تركيا على أهبة الاستعداد للاشتراك في هذه المؤتمرات. وسوف نساهم في الجانبين العسكري والمدني لعملية تنفيذ

السلام. وتجري الآن الأعمال التحضيرية لمشاركتنا في قوة التنفيذ الدولية.

وكما أكد السيد أنطونيو كاسيس رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ في بيانه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة قبل أسبوعين، فإن السلام بدون عدالة لا يكون سلاما على الإطلاق.

ولا بد لي من أن أؤكد مرة أخرى أننا نؤيد تمام التأييد التحذير التالي الذي جاء على لسان السيد كاسيسي:

> "إذا ما كان لسلام دائم أن يتحقق، يجب أن يصاحبه شعور بالعدالة في عقول جميع مواطني يوغوسلافيا السابقة وبخاصة ضحايا الأعمال الوحشية التي وقعت في أراضيها. وفي نهاية أية حرب، إذا ما عومل الذين مارسوا الأعمال الوحشية وضحاياهم معاملة واحدة، فإن التركة التي تخلفها الحرب من مشاعر الكراهية والحقد والمرارة لن تختفي ولكنها ستظل تعتمل في الصدور. ووجود السلام في مناخ كهذا سيكون أمرا مزعزعا فعلا." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٥٢، صفحة ١٢)

والواقع، أنه لكي ينتصر السلام، لا بد وأن يسود العدل. فعندئذ فقط يمكن تهيئة المناخ الذي يستطيع فيه الناس أن يعيشوا ويعملوا معا دون خوف. وسوف نواصل مؤازرة شعب البوسنة والهرسك في نضاله من أجل الحرية والديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشيد بممثل نيجيريا الدائم السفير غمباري على الطريقة الممتازة التي وجّه بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

اليوم ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في الحالة في يوغوسلافيا السابقة. وعلى عكس اجتماعاته السابقة حول الموضوع، اتخذ المجلس اليوم قرارين هامين في أعقاب اتفاق السلام الذي أبرم أمس في ديتون، وهو اتفاق نأمل في أن يكون أساسا لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة.

ومنذ بداية الأزمة في منطقة البلقان، شهدنا معاناة بالغة لشعب البوسنة والهرسك في تعامله مع العدوان الأجنبي. وتشهد على ضخامة حجم هذه الجرائم وثائق عديدة للأمم المتحدة فضلا عن صور بالتلفاز تبين الأعمال الرهيبة التي مارسها الصرب ضد شعب البوسنة. فهناك جرائم الاغتصاب، والاغتيال، والقتل الجماعي، والتدمير المتعمد للممتلكات و "التطهير العرقي"، مورست كلها بشكل مستمر ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. والواقع أن ضمير العالم كله جريح نتيجة للمستوى الذي بلغته هذه الفظائع.

لقد أدى هذا إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وبالتالي يحق للعالم أن يتوقع تقديم مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية ومنتهكي القانون الدولي إلى العدالة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن أية اعتبارات سياسية.

لقد سعت حكومة البوسنة والهرسك دائما إلى تسوية سلمية للأزمة وإلى تحقيق السلام والعدالة في ذلك البلد وأبدت أقصى قدر من المرونة في المفاوضات. ويثبت اتفاق الأمس مرة أخرى رغبة الحكومة البوسنية في التوصل إلى نهاية سلمية للصراع في البوسنة والهرسك، ونحن نشاطر البوسنيين مشاعرهم بأنه على الرغم من أن الاتفاق غير عادل فإنه يشكل تحركا صوب منع مزيد من سفك الدماء في البوسنة والهرسك. ونعتقد أنه على الرغم من العديد من العيوب التي تعتور الاتفاق فإنه ينبغي بذل كل

جهد ممكن لتنفيذ هذا الاتفاق الذي، في جملة أمور، يضمن السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك في عاصمة موحدة ويعطي للاجئين والمشردين الحق القانوني في المطالبة باسترداد ديارهم أو الحصول على تعويض عنها.

والمطلوب الآن أن يشرف المجتمع الدولي على تنفيذ الاتفاق بغية المحافظة على وحدة البوسنة والهرسك واستعادة السلم والأمن الدائمين إلى ذلك البلد. لقد بينت أحداث الماضي أن الصرب البوسنيين لم يفوا بالتزاماتهم. وعلى مجلس الأمن أن يكفل امتثالهم لأحكام الاتفاق وأن يتخذ التدابير اللازمة في حالة عدم الامتثال.

ودعت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في مناسبات عديدة الى رفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك وأكدت عدم انطباق القرار ٧١٣ (١٩٩١) على تلك الجمهورية. والآن لدى توقيع اتفاق أوهايو ومرفقاته واتخاذ قرار جديد من جانب المجلس برفع الحظر على السلاح، نأمل أن تلبى على نحو كاف المتطلبات الدفاعية للضحية للحيلولة دون وقوع أي عدوان على البوسنة في المستقبل.

وفي الختام أود أن أؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية وزع القوة الدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاق. ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون لها الكلمة النهائية في هذه العملية وأن أي ترتيبات تتخذ في هذا الصدد ينبغي أن تحصل على موافقة صريحة من مجلس الأمن. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن القوة الدولية جميع الراغبين في توفير قوات لها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي يسعد وفد ماليزيا أن يراكم تتولون رئاسة مجلس الأمن خاصة في هذا الوقت بالذات الذي يتخذ فيه المجلس قرارات هامة بشأن مسألة يوغوسلافيا السابقة. وأوجه تقديري واحترامي أيضا إلى سلفكم ممثل نيجيريا.

يشارك الوفد الماليزي الارتياح الذي ساد العالم للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. وجميع الأطراف والمشاركين الذين قاموا دون كلل طوال واحد وعشرين يوما بمحادثات الجوار للسلام يستحقون التقدير لما أبدوه من المثابرة ولاقدامهم على خيار مصيري يتيح فرصة للسلام بدلا من ارسال جنود مرة أخرى إلى خطوط القتال.

وكان دور الولايات المتحدة مركزيا في تحقيق هذه النتيجة. وشارك آخرون أيضا بما في ذلك الاتحاد الروسي في هذا الدور. وكانت ماليزيا باستمرار ترى أن الإعمال الواضح للعزيمة السياسية والعسكرية من شأنه أن يرغم الجميع، حتى المعتدين، على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

ويود وفدي أن يخص بالذكر القرار الشجاع للرئيس علي عزت بيغوفيتش الذي يمثل الطرف المتضرر وضحية العدوان الذي عانى من الوحشية والدمار اللذين تبقى أهوالهما لطخة في ضميرنا. وحتى يتمكن المرء دون أية عواطف من أن يختار الأولويات وأن يستثمر من فرصة للسلام بدلا من المطالبة بالانصاف والقصاص يجب توفر الاقتناع الهائل والايمان الراسخ. ونضرع إلى الله أن تثبت الأحداث في الشهور القادمة أن هذا الايمان وضع على نحو له ما يبرره وأن اتفاق ديتون سينفذ بالكامل وأن شعب البوسنة والهرسك سيتمكن من البدء في الطريق الطويل صوب الشفاء والمصالحة.

لقد تعلمنا دروسا هامة أيضا. فاحتواء وتأرجح السياسات، فضلا عن عدم اليقين في الولاية الصادرة عن مجلس أمن يهيمن عليه البعض، مما يؤدي إلى طمس الالتزام بالقيم العالمية، تؤدي إلى مآس يعجز عنها الوصف والاتفاق الإطاري يوفر على المدى الطويل فرصا للتصحيح والانصاف، وإعادة التكريس، وإعادة الالتزام بالقيم واتخاذ خطوات لاعادة الثقة بالأمم المتحدة.

والاتفاق الإطاري ومرفقاته توفر وهي على الورق صيغة للعودة السلمية إلى الحالة الطبيعية في البوسنة والهرسك. ونلاحظ أن مرفقات الاتفاق تتناول مسائل هامة مثل الاتفاق على الجوانب العسكرية

للتسوية وتحقيق الاستقرار، والحدود، والانتخابات، والدستور، وحقوق الانسان، واللاجئين والمشردين، على سبيل المثال. وفي الوقت نفسه نلاحظ أن بعض المسائل الحاسمة لم توضح. وتتضمن هذه المسائل تسليح وتدريب القوات الحكومية البوسنية من أجل تحقيق المساواة في القوة. وبالاضافة إلى ذلك لم ترد أية أحكام لكفالة الانتخابات الحرة المأمونة.

ولم يعهد إلى قوة التنفيذ الدولية ولا إلى قوة عمل الشرطة الدولية بمهمة القيام بهذا العمل ولهذا يصبح هذا العمل من مسؤولية قوات الشرطة التابعة للكيانات وهذا الفراغ في تنفيذ الأمن خلال وبعد الانتخابات الأولى لا يبعث على الارتياح إطلاقا لأنه يتيح الفرصة للتخويف والاكراه. وأخيرا فإن وثائق ديتون تجنبت الالتزام باعتقال المشتبه فيهم وتقديمهم للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمحاكمتهم على الفظائع التي ارتكبوها.

وتثير هذه الشواغل السؤال عما إذا كان اتفاق ديتون قد خدم قضية السلم الدائم والتسوية العادلة. ويمكن للمرء أيضا أن يسأل عما إذا كان "التطهير العرقي" قد أضفى عليه الطابع المشروع، وعما إذا كوفئ العدوان، وعما إذا كانت مسألة الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية قد ألقيت جانبا. إن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لهذا الاتفاق ومرفقاته سيساعد على تبديد هذه الشواغل الخطيرة.

يناقش المجلس اليوم قرارين يتصلان بهذا الوضوع، يتناول أحدهما حظر الأسلحة ويتعلق الآخر بالجزاءات الاقتصادية. يجب رفع حظر الأسلحة على الفور حتى تكفل أن يكون البوسنيون مستعدين على نحو كاف للدفاع عن أنفسهم وهذا حق كامن معترف به في المادة ٥١ من الميثاق. وما زالت ماليزيا تعارض رفع الجزاءات الاقتصادية دون القيام باجراءات يمكن التحقق منها تبين أن الصرب يلتزمون بجانبهم من الاتفاق. هذان القراران خطوتان هامتان في تنفيذ الاتفاق.

وينبغي أن يشارك المجلس أيضا في تنفيذ القوة الدولية التي سيقودها حلف منظمة شمال الأطلسي. وعليه أيضا أن يقرر رسميا مستقبل قوة الأمم المتحدة للحماية. وسيكون من الضروري عند النظر في العلاقة بين قوة التنفيذ الدولية ومجلس الأمن أن توضح جميع جوانب المسألة من الناحية العسكرية وغير العسكرية، ومن الناحية السياسية والإنسانية على حد سواء. وقد أعربت ماليزيا لحلف منظمة شمال الأطلسي عن نيتها للمشاركة في القوة الدولية ونتوقع الحصول على تفاصيل محددة تتعلق باشتراك قوات من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي وأن يحسم هذا الأمر على وجه السرعة. ولا يمكننا إلا أن نؤكد على أهمية اشتراك قوات من خارج الحلف، بما في ذلك قوات من بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي بما يكفل التنفيذ الكامل والمتوازن لاتفاق ديتون.

وأما بالنسبة لمن ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي، فإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة بوجه خاص لكي تحدد دورها كسلطة شاملة للإشراف على التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري.

ومن بين جميع التحديات التي تواجه البوسنة والهرسك، فإن أكثرها إلحاحا وجوهرية هو التعمير ـ تعمير اقتصادها وبنيتها الأساسية، علاوة على تعمير مجتمعها. ويجب أن يجد شعب البوسنة والهرسك ما يدعوه إلى الإيمان مرة أخرى بالمنطقة التي يعيش فيها وبوجود نظام ووسيلة متعددي الأطراف لا يخذلانه. ويجب علينا أن نساعد على كفالة أن تبقى المنطقة متعددة الأعراق وأن تنعم بالنمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية. ويجب أن يتمتع المجتمع المسلم في البوسنة والهرسك بالحق في التنمية وبالحق في بيئة خالية من الأكراد والتهديد.

ومما لا يقل أهمية أن يذعن كيان جمهورية سربسكا لروح الاتفاق وجوهره وألا يحاول تقويض السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. ويجب أن تكفل الضمانات الدولية البالغة الضرورة لتأمين الوفاء باتفاق ديتون أن تبقى سربسكا جزءا من البوسنة والهرسك.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل قضية الخلافة. إنها قضية معقدة لا تمتد آثارها إلى الأطراف البلقانية في اتفاقات ديتون فحسب، ولكن الأطراف التي لم تكن هناك أيضا. ولا يمكن حل قضية الخلافة إلا عن طريق المفاوضات، وليس بسعي أي طرف إلى أن ينتحل لنفسه وضع الدولة الخلف.

وأخيرا، أود أن أكرر القول إنه يجب على المجتمع الدولي أن يقف وراء الرئيس عزت بيغوفيتش والبوسنيين ونحن نحاول إعطاء السلم، مهما كان ناقصا أو هشا، فرصة للتجذر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل مصر، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بأخلص التهنئة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي. ونحن على يقين من أن حكمتكم ومهاراتكم القيادية المعروفة ستؤدي بالمجلس إلى نتائج مثمرة في معالجته للقضايا الهامة والحساسة المعروضة عليه. كما يتوجه وفد مصر بالشكر والتقدير لسلفكم السفير إبراهيم جمباري على رئاسته القديرة للمجلس خلال الشهر الماضي.

إننا نشهد اليوم بدء مرحلة تاريخية هامة في مسار الأحداث على أرض البوسنة والهرسك التي عانى شعبها وحكومتها لعدة سنوات من جراء الصراع الدامي الذي راح ضحيته الكثير من الأرواح والأموال نتيجة الممارسات العسكرية البغيضة التي كانت ترمي إلى تحقيق أحلام إقليمية توسعية.

واليوم تأتي مرحلة جديدة، مرحلة التحول، متمثلة في توقيع الأطراف الثلاثة بالأحرف الأولى على اتفاق التسوية السياسية الشاملة في البوسنة والهرسك، الأمر الذي يمهد الطريق لوضع حد للمأساة الإنسانية.

ونحن إذ نتطلع إلى التوقيع النهائي على اتفاق السلام في باريس خلال النصف الأول من هذا الشهر، فإننا نتوجه بالشكر إلى جميع الدول والأطراف التي شاركت في رعاية المفاوضات وساندتها، ونخص بالتقدير الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أكدت مصر دائما - بالقول والفعل - مساندتها لقضية شعب البوسنة والهرسك العادلة، وتأييدها لحق هذا الشعب حديث الاستقلال في العيش في أمن وسلام داخل حدود دولته المعترف بها دوليا وتمكينه من ممارسة حقوق العضوية كاملة غير منقوصة.

واليوم نرحب بالخطوة الجديدة التي وافقت عليها حكومة البوسنة وقد سبق أن أعلنا أننا سوف نقبل ونؤيد كل ما تقبله حكومة البوسنة. ونأمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى المحافظة على البوسنة والهرسك كدولة واحدة، كما أننا نحيي احتفاظ الاتفاق بالهوية الخاصة بسراييفو كمدينة موحدة عاصمة للبوسنة والهرسك وذلك باعتبارها رمزا للتعايش السلمي بين الطوائف العرقية المتعددة. وفي هذا الصدد نناشد المجتمع الدولي أن يساهم في عملية إعادة الإعمار من أجل استعادة هذه المدينة التاريخية لمجدها الذي تمتعت به على مر العصور.

لا شك أن توقيع الاتفاقيات كما ذكرت خطوة هامة، إلا أنه يستلزم أن نرى التنفيذ الفعلي - على أرض الواقع بأمانة تامة وبحسن نية، وهنا تبرز أهمية احترام جميع الأطراف لتعهداتها الدولية بموجب هذا الاتفاق والتدابير التي يتعين اتخاذها لاستكمال تنفيذه، وفي هذا الصدد، يود وفد مصر إبراز أن متابعة التنفيذ يجب أن تعكس التزام المجتمع الدولي بما يلي:

أولا: ضمان حق العودة الطوعية للاجئين والمشردين والمطرودين قسريا من شعب البوسنة والهرسك إلى ديارهم الأصلية تحت الحماية الدولية وتعويضهم عما فقدوه من ممتلكات.

ثانيا: محاكمة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب حتى يكون ذلك ردعا لأمثالهم وضمانا لعدم تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلا.

ثالثا: إعطاء أولوية مطلقة لشعب البوسنة والهرسك في عملية إعادة الإعمار لمعالجة آثار الحرب وإعادة المرافق والأنشطة الاقتصادية إلى ما كانت عليه من قبل.

يؤكد وفد مصر على أهمية ممارسة حكومة البوسنة والهرسك لحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس. واليوم وبعد أن قرر المجلس رفع الحظر العسكري المفروض بموجب قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١)

باسلوب تدريجي، فإنه ينبغي معالجة مسألة إمداد حكومة البوسنة والهرسك بالوسائل الدفاعية اللازمة التي حرمت منها نتيجة لهذا الحظر وذلك من أجل الوصول إلى توازن في القوى العسكرية بين الأطراف في المنطقة بحيث يؤدي هذا التوازن إلى تحقيق الردع المتبادل المطلوب من جهة وكأسلوب عملي لبناء الثقة بين الأطراف من جهة أخرى.

إن مصر التزمت منذ البداية بدورها في إطار مساندة الجهود الدولية لتعزيز دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وقد شاركت مصر بفعالية في قـــوات الأمم المتحدة للحماية، وتوجه مصر بهذه المناسبة التحية لرجال هذه القوات ـ ومن بينهم أبناء بلادي ـ على الدور الذي قاموا به على مدار السنوات الأربع الماضية في ظل ظروف شديدة الصعوبة.

فـــي هذا الصدد نناشد جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأكثر ثراء، أن تسهم في الصندوق الاستئماني الذي سوف ينشأ لتمويل إشتراك البلدان المساهمة بقوات، من غير أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي في قوة الأمم المتحدة للحماية، وذلك بقصد تنفيذ اتفاق السلام بطريقة متوازنة. إن مصر، التي ليست عضوا بمنظمة الحلف المذكور، تأمل أن تشارك في تلك القوة في سبيل تعزيز ومساندة تنفيذ اتفاق السلام المعقود بالأمس.

وختاما فإن مصر، انطلاقا من التزامها بدورها الدولي وبوصفها عضوا في فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الاســـلامي، تأمل أن يؤدي التنفيذ الفعال النزيه لاتفاق السلام الى إعادة السلام الى منطقة البلقان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الطيبة التي وجهها لي.

والمتكلم التالي هو ممثل باكستان. وأدعوه إلى الجلوس الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمـــة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن تحت رئاستكم، يا سيدي اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم منصبكم العالي. وإني واثق أن المجلس، تحت أرشادكم الموهوب والمقتدر، سيستطيع أن يضطلع بمسؤولياته بنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن إعجابي بسلفكم، الممثل الدائم لنيجيريا، على الطريقة الممتازة التي قاد بها شؤون المجلس.

نحن نرحب باتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. وبهذه المناسبة، نشيد بشعب البوسنة والهرسك، الذي ظل صامدا في وجه ما مني به من أهوال وفظائع لا توصف، ونأمل أن يأتي هذا الاتفاق بالاستقرار لجميع الدول المعنية. ونأمل كذلك أن يضمن بصفة نهائية السلامة الإقليمية والسيادة لدولة جمهورية البوسنة والهرسك. وهذا الاتفاق خليق بأن يسهل عملية عودة ملايين اللاجئين والأشخاص والمشردين إلى ديارهم بكرامة وشرف. ونأمل ألا يحجب الاعتبار الأوسع، الذي هو اعتبار السلام، الملاحقة الفعالة لمجرمي الحرب. ونأمل أن يسهم المجتمع الدولي بسخاء في إعادة بناء اقتصاد البوسنة والهرسك الذي دمرته الحرب. وأخيرا، نأمل أن يعيد هذا الاتفاق الابتسامة الى وجوه ملايين الرجال والنساء والأطفال في البوسنة الذين كانوا ضحايا حرب جائرة وعانوا صدماتها.

إن مأساة البوسنة والهرسك كانت تتوالى أحداثها أمام أعيننا. فبعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، خدعنا أنفسنا بالاعتقاد أننا شهدنا آخر جرائم إبادة الأجناس و "التطهير العرقي". وكنا نظن، ولعل هذا الظن نابع من فرط الرضا عن الذات، إن قوى العنصرية وكراهية الأجانب لن تضرب أبدا بنفس الوحشية التي ضربت بها خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، اختار المعتدون الصرب تحت وهج الأضواء التي سلطتها وسائل الإعلام وعلى الرغم من رصد المجتمع الدولي المستمر، إبادة أمة بأكملها عن طريق "التطهير العرقي" والعدوان والقتل الجماعي وارتكاب أبشع الجرائم ضد الإنسانية.

إن المحرقة في البوسنة والهرسك هـــي درس موضوعي للسياسة الدولية والدبلوماسية الدولية. فقد دلت على أن المجتمع الدولي يجب أن يظل دائما متيقظا لردع العدوان والتصدي له تصديا نشطا. وقد بينت أن التسويف والتردد إزاء العدوان يمكن أن يشجعا المعتدين وأن يطرحا تهديدا أشد للسلم والأمن. وبرهنت كذلك على أن الأمم المتحدة، رغم تطورها

خلال العقود الخمسة الماضية، لا تملك تماما المقدرة على التعامل مع مثل تلك الأزمات بالسرعة والكفاءة والفعالية اللازمة.

وليس من شك أن عمليات تدخل الأمم المتحدة الإنسانية في البوسنة والهرسك قد صدرت عن نوايا جد نبيلة. غير أن أداءنا الفعلي قد شوهه التأخير والمشاحنات الداخلية والتردد. وبينما كان ذلك يحدث، كان شعب البوسنة والهرسك يقتل بالعشرات كل يوم. ونحن نعرف أن الأمم المتحدة لم تكن تشيح بوجهها بعيدا عن محنة أهل البوسنة الواقعين في إسار المحنة. فالواقع أن الأمم المتحدة لم تحصل لا على ولاية قوية ولا على موارد وافية لإنفاذ الأمن الجماعي في يوغوسلافيا السابقة، إعمالا لميثاق الأمم المتحدة.

وبينت الأزمة في يوغوسلافيا السابقة أيضا أنه على الرغم من تجريبنا لصيغة ديمقراطية للدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإن الدول الرئيسية في العالم لعبت الدور الأعظم والأكثر حسما بإطراد كان مجديا نحو فض النزاع. لقد شل حركة جمهورية البوسنة والهرسك سيل من قرارات الأمم المتحدة ينكر على البوسنيين حقهم في الدفاع الجماعي عن الذات ويفرض نظاما ضعيفا من الجزاءات ضد صربيا - الجبل الأسود. ولم نشهد الخطوات الملموسة الأولى نحو التخفيف من آلام شعب البوسنة والهرسك إلا عندما قررت الدول الكبرى ومنظمة حلف شمال الأطلسي حل النزاع بجميع الوسائل.

إن باكستان، مع بلدان أخرى كثيرة، أعلنت مرارا وتكرارا أن مثل هذا العمل العسكري القوي كان ينبغي أن يتخذ منذ البداية تماما. ولو تم ذلك، ولو رفع عندئذ الحظر الجائر على الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، لكان اتفاق اليوم قد رأى ضوء النهار في وقت سابق وأمكن تفادي كثير من الألم والمعاناة والعار.

إن الصراع في يوغوسلافيا السابقة قد أفهم الناس حقيقة قاتمة أخرى: وهي أن الدول الكبرى لا يمكن أن تحيل مسؤولياتها إلى جهات فاعلة محلية. ولا يسع البلدان التي يمتد باعها على مدى العالم كله أن تتخذ اسلوبا غير سياسي نحو نزاعات تهدد الأمن والسلم الإقليميين أو العالميين. والاعتقاد الخاطئ بأن الأمن العالمي يمكن إيكاله إلى منظمات إقليمية أو دون الإقليمية، هو اعتقاد معيب في صميمه، لأنه يفترض ضمنا أن أعضاء منطقة معينة يكادون يتساوون بعضهم مع بعض حجما، وكذلك على الصعيدين الاقتصادي والعسكري. فالأمر ليس كذلك في الحقيقة. وهذا المذهب قد يكون مفيدا للدول الإقليمية الكبيرة، بينما يكون فيه حيف للبلدان الأصغر. إن بعض الأحداث التي وقعت مؤخرا تثبت صحة هذا الرأي.

ونحن نشعر أن الأمم المتحدة سيكون عليها أن تضطلع بعملية كبرى للبحث في أغوار النفس والنقد الذاتي كي تتكيف مع حقائق الواقع الجديدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تجد الطرق والوسائل الكفيلة بتنشيط دورها كوسيط وحكم لمنع النزاعات. وإذا ما نشب نزاع، ينبغي أن تتدخل الأمم المتحدة بقوة باستعمال نظام حفظ السلام استعمالا كاملا وبإنفاذ الأمن الجماعي.

وقد ظلت باكستان تتخذ دوما مركزا قائما على المبادئ بشأن الحالة في يوغوسلافيا السابقة. إن قلوب شعب باكستان كانت تضطرب إشفاقا على أمة صغيرة في أوروبا تقاوم اعتداء محموما شنه الصرب. لقد كان الأمر يتعلق بالأخلاقيات والقانون الدولي، بل وبمفهوم التعايش السلمي ذاته. وثارت ثائرة باكستان أمام العدوان المطلق العنان، فقدمت تأييدا أدبيا وسياسيا غير محدود لشعب البوسنة والهرسك. ودأبت باكستان على طلب رفع حظر الأسلحة ضد البوسنة والهرسك، لتمكنها من ممارسة الدفاع الجماعي عن الذات وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وعندما آن أوان تيسير إحلال السلام، قدمنا جنودنا لحفظ السلام في البوسنة والهرسك. ونحن نعتقد أنه لا ينبغي التنكيل بأية أمة بسبب صغر حجمها. ونشعر أنه لا ينبغي البطش بأي شعب بسبب أصله العرقي. ونعتقد أنه لا ينبغي أن ينكر على أمة حقها في تقرير مصيرها وحقها في شن نضال مشروع من أجل تحررها.

إن هذا وقت مصالحة الآن. إنه وقت إبراء الجروح العميقة. إنه وقت لتناسي الخلافات وبناء السلم لجميع الشعوب المعنية في الصراع. غير أن بعض الجروح لايمكن أن تبرأ. وبعض الجرائم الشنيعة يجب ألا تمر بدون عقاب. ومبدأ المحاكمة الدولية، الذي

أعيد تأكيده أثناء الصراع في يوغوسلافيا السابقة لا ينبغي التفريط به. والمسؤولون عن إلحاق أذى فاحش بمئات الآلاف من الناس يجب أن يواجهوا عواقب جرائمهم.

ونحن، شعب باكستان، سنواصل الوقوف إلى جانب إخواننا وأخواتنا في البوسنة، كما فعلنا باطراد في الماضي. ويجب أن نواصل الإسهام في إنجاح جهود حفظ السلم في البوسنة. ويجب أن ندعم المجتمع الدولي بوصفه ضامنا حازما لسلامة أراضي وسيادة جمهورية البوسنة والهرسك. إن أزمة البوسنة والهرسك اختبار لحضارتنا. ورد فعلنا كان يتسم باللامبالاة والإعاقة. والآن، وقد تجددت آمالنا، يجب أن نراقب جميعا عن كثب العملية الفعلية لتطبيق الاتفاقات للحفاظ على زخم السلم. دعونا نأمل أيضا ألا نتعرض نحن وحضارتنا لهذا الاختبار ثانية في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي خصني بها.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب باسم حكومة اليابان عن امتناني لإتاحة الفرصة لي أن أتكلم أمام مجلس الأمن في هذه المناسبة التاريخية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعرب أيضا عن تقدير وفدي لسلفكم رئيس المجلس أثناء الشهر الماضي، الممثل الدائم لنيجيريا، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمسؤولياته.

بعد ٤ سنوات من الصراع، الذي أودى بحياة ٠٠٠ ٢٥٠ شخص وأرغم ما يزيد على ٣ ملايين شخص على الفرار من ديارهم، وضع الآن الأساس للسلم الدائم في البوسنة والهرسك. وحكومة اليابان، بعد أن شددت مرارا وتكرارا على أن السلم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات، تجد أن مما يثلج الصدر أنه جرى التوصل الآن إلى اتفاق بين ممثلي جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإنهاء الصراع.

وتشيد اليابان أيما إشادة بجميع الذين شاركوا في المفاوضات المكثفة، بصبر ومثابرة وروح توفيقية، لتحقيق هذا الاتفاق التاريخي الذي طال انتظاره. وأود أن أشيد بشكل خاص بالجهود الدؤوبة التي بذلتها الولايات المتحدة لجمع الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات وتنظيم المحادثات عن قرب. كما أن أعضاء فريق الاتصال وبلدانا أخرى معنية ومختلف المنظمات الدولية، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، قاموا جميعا بأدوار لا غنى عنها في تعزيز عملية التفاوض، والجميع يستحقون خالص شكرنا على هذه الأدوار.

ومع أن عملية التفاوض كانت شاقة، فإن تنفيذ اتفاق السلم الذي ينتظرنا سيكون أكثر صعوبة. والواقع أن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه يوم أمس في ديتون، أوهايو، لا يعدو أن يكون خطوة أولى - وإن كانت حاسمة - على طريق طويل وشاق لترسيخ السلم. واستعادة السلم والتنمية المستقبلية في المنطقة التي كانت تسمى في السابق يوغوسلافيا يتوقف مباشرة على التنفيذ الكامل لاتفاق السلم الشامل هذا.

ويجب على أطراف الصراع أن تنفذه بأمانة. ويجب عليها أن تسعى إلى إقامة نظام جديد يعزز عملية المصالحة بين مختلف المجموعات الإثنية والعودة إلى الوطن وإعادة توطين اللاجئين والمشردين. فضلا عن ذلك، يجب أن تتعاون تعاونا تاما مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ الاتفاق. ونحن نتطلع إلى التوقيع الرسمي على اتفاق السلم الذي نتوقع أن يتم قريبا، ومن ثم إلى الاجتماع الذي سيعقد في لندن لوضع خطة تنفيذ محددة. وستكون هذه العملية بالغة الصعوبة وحساسة. خاصة وأن نجاح تنفيذ الاتفاق سيتوقف بقدر ليس بالقليل على الوزع السليم للقوة المشرفة على التنفيذ. وهذه مهمة يتعين على مجلس الأمن أن يشرف عليها بعناية بالغة.

وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود دولية لإعمار المنطقة وإعادة تأهيلها، فإن مما له أهمية حيوية توضيح أدوار مختلف المنظمات المشاركة، وتنسيق جميع الأنشطة المدنية. فضلا عن ذلك، فإن التنسيق

بين القوات المشرفة على التنفيذ والمنظمات المشاركة في الأنشطة المدنية، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، هام أيضا.

وقد أكد وزير خارجية اليابان، في كلمته أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، عزم اليابان على التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية المعنية بإعادة تأهيل المنطقة بمجرد انتهاء الصراع وفي الرسالة التي وجهها وزير الخارجية يوم أمس لتهنئة الأطراف على النجاح في إبرام اتفاق السلام الشامل كرر الإعراب عن عزم حكومة اليابان على المشاركة بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة لمنطقة يوغوسلافيا السابقة.

وبالنسبة للقرارات التي اعتمدها المجلس للتو، ترحب اليابان بقرار رفع العقوبات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى أجل غير مسمى. وهذا تعبير عن تقدير المجتمع الدولي لروح التعاون التي أبداها ذلك البلد.

أما بالنسبة لقرار إنهاء الحظر على توريد الأسلحة، فإن اليابان، في حين أنها تؤيد رفع الحظر، فإنها ترى أن تدفق الأسلحة غير المكبوح على المنطقة قد يعرض الاستقرار الدائم في المنطقة للخطر. لهذا السبب، فإننا قد ننظر في إمكانية وضع نظام لتحديد التسلح في المنطقة.

لقد أظهر مجلس الأمن، باعتماد هذه القرارات رغبته في تعزيز اتفاق بتوافق الآراء بين الأطراف المعنية. كما أنه وضع الأطراف المعنية أمام تحدي الالتزام بالعملية السلمية.

أود أن أختتم كلمتي القصيرة بالاعراب عن أمل اليابان الصادق في أن يعمل قادة البلدان الثلاثة بإخلاص لتنفيذ الاتفاق، وعن أملها في ألا يعيقهم شيء عن القيام بواجبهم لضمان أن تتمكن شعوبهم من التطلع إلى العيش في سلام وأمان داخل حدودها الوطنية. وأود أن أؤكد لهم أن جهودهم ستلقى الدعم والمساعدة الكاملين من المجتمع الدولي بأسره، بما فيه بلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المغرب. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، التي يترأسها بلدي، عن مسألة البوسنة والهرسك.

قبل كل شيء، أود أن أتقدم إليكم يا سيدي بأخلص وأحر تهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشيد أيضا بسلفكم، الممثل الدائم لنيجيريا، على جهوده الجديرة بالثناء التي بذلها الشهر الماضي عندما كان يقوم بهذه الوظيفة.

لقد اندلعت مأساة البوسنة والهرسك عند نهاية الحرب الباردة وظهور بدايات نظام عالمي جديد كنا نأمل جميعا أن يكون عادلا منصفا هادئا تعمل فيه كل الدول في آخر الأمر على تحقيق التقدم والرفاه لشعوبها في تفاهم ووئام.

وهذه المأساة التي لم يسبق لها مثيل تقريبا في التاريخ تركت البلد مدمرا ومعاملا بوحشية نتيجة أربع سنوات من الحرب قتل فيها ٠٠٠ ٤٠٠ فرد؛ وفقد فيها مليونان من البشر ممتلكاتهم؛ واغتصبت فيها ٠٠٠ ١٠٠ امرأة؛ وعرف مئات الآلاف من الناس المعاناة الانسانية والتعذيب ومعسكرات الاعتقال - وهذا كله لأنهم يعتنقون دينا مختلفا.

ونحن نعرب عن مواساتنا العميقة لجميع الضحايا وأسرهم. ونريد منهم أن يعرفوا أن مأساتهم ستظل دائما وصمة على جبين تاريخ البشرية لأنها تشكل اعتداء على ضميرنا الجماعي.

ونحن نذكّر بهذه الحقائق المروعة لأننا نريد أن نؤكد مجددا التزام المجتمع الاسلامي بمبدأي التسامح والتعايش السلمي في احترام متبادل للخصائص الثقافية والمعنوية والدينية. وإن القيمة الجوهرية للكائن البشري أيا كان أصلة تحرم علينا اتباع طريق العزلة أو اللامبالاة أو الرفض.

لقد تابع المجتمع الاسلامي في جميع أنحاء العالم مأساة البوسنة والهرسك باشفاق وتضامن، وأحيانا باشمئزاز إزاء عجز المجتمع الدولي وقلة حيلته في وجه قتل وإبادة شعب محروم من وسائل الدفاع عن نفسه.

هناك من يعتبرون جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلم في هذه المنطقة ومساعدتها الإنسانية للاجئين إيماءات جبانة تفتقر إلى التصميم الحازم على إنهاء معاناة الشعب البوسني وإفلات المعتدين الصرب من العقاب.

وبسبب رغبتنا القوية في أن نرى هذا الصراع وقد حل بالطرق السلمية، كنا، شأننا شأن جميع المراقبين الآخرين، نتعلق بكل كلمة تتردد في الأنباء عن المفاوضات في ديتون التي تابعناها بمزيج من الأمل والقلق. وهكذا أزاح الاعلان عن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق ديتون يوم الثلاثاء الماضي مخاوفنا وقوى تفاؤلنا، لأن هذا الاتفاق يشكل، دون شك، تقدما يمكن إدراكه حسيا وخطوة حاسمة إلى الأمام تعطينا أساسا للأمل في أن السلم في هذه المنطقة أصبح أخيرا قريب المنال.

ويسر المجتمع الاسلامي بشكل خاص هذا الاتفاق لأنه يرمي إلى إحلال سلام مشرف سيضمن للبوسنة والهرسك استقلالها ووحدة أراضيها، ويجعل سراييفو عاصمتها الموحدة، ويضع الاجراءات الضرورية ضد مجرمي الحرب الصربيين ويضمن مثولهم أمام المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة.

إن الجهود التي لا تكل التي بذلها الرئيس كلينتون وإدارته للحفاظ على تقدم هذه المفاوضات بخطى مرضية جديرة بالاعجاب. وبغير هذه المثابرة والإصرار الثابت، فإن هذا الاتفاق، الذي لم يكن أكثر المتفائلين منا يتوقع التوصل إليه طيلة شهور، لم يكن ليبرم أبدا. كما يجب أيضا أن نؤكد إسهام فرنسا، والمملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد الروسي ونعرب عن الامتنان لها.

وإنني أطلب من كل الذين خططوا وصنعوا هذا السلام وبخاصة الولايات المتحدة أن يتقبلوا هذا التعبير عن امتناننا وشكرنا وامتنان وشكر جميع محبي السلام من الرجال والنساء.

وبالفعل، فإن الترتيبات المنصوص عليها في الاتفاق، وفي مقدمتها قوة التنفيذ المتعددة الجنسية، ووضع قوات الأطراف في معسكرات، وسحب الأسلحة الثقيلة، والافراج عن أسرى الحرب، ستبدأ - وأنا واثق من هذا - عملية سلام لا يعكس اتجاهها، نأمل أن تمكّن شعب البوسنة والهرسك من أن يعيش معا مرة أخرى في هدوء واحترام متبادل.

ونحن مقتنعون بأن جميع الظروف قائمة الآن للاطاحة بالمخربين الذين لا يزالون يحاولون بيأس تحدي تطبيق اتفاق السلام. ولكننا يجب أن نظل حذرين وحازمين إذا ما كان لنا أن نمنع الانفصاليين من تحقيق هدفهم لتدمير العملية كما فعلوا في الماضي.

لقد ترك ثلاثة وأربعون شهرا من الحرب التي لا ترحم ولا تكل بلدا مجروحا معنويا ومهدما ماديا -بلدا يجب أن نساعده جميعا على أن يشعر مرة أخرى بسرور العيش في سلام الذي هو مجرد ذكرى في أذهان لا تزال تخيم عليها القسوة والوحشية.

ويجب على المجتمع الدولي أن ينتهز فرصة مؤتمر السلام المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر القادم ليعبئ كل جهوده ويضافر القوى لدعم هذا السلام الآخذ في الظهور ويحوله إلى رفاه دائم حتى يوقف نزيف الجراح لإخوتنا وأخواتنا البوسنيين.

وبالفعل، يجب أن نضع وننفذ بسرعة خطة طموحة لإعادة بناء البنيات الأساسية واستعادة الخدمات العامة، لاستعادة الثقة للاجئين والمشردين ولسائر المواطنين وفوق كل شيء لاقناعهم بأن السلم إنما يأتي فعلا ليبقى وأنه لم يعد مجرد سراب في صحراء اليأس.

اليوم، طُلب من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير محددة لتنفيذ اتفاق ديتون، تدابير تتصل بالجزاءات الاقتصادية المفروضة على صربيا والجبل الأسود وصرب البوسنة وتتصل أيضا بحظر الأسلحة المفروض على البوسنيين.

وفي هذا الشأن، نعتقد أنه يجب أن يوضع إجراء المجلس في إطار من اليقظة والحزم لردع الذين يتوقون إلى الماضي وإلى استعادة العظمة، وليشجع الذين يريدون في نهاية الأمر العيش في سلام.

ومن ثم، يجب على مجلس الأمن أن يمارس كل ثقله وكل سلطته لتعزيز السلم والاستقرار في ذلك الجزء من العالم بتأييد العملية التي يسرنا غاية السرور أنها بدأت في ديتون.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تحيـــة حارة خالصة لشجاعة وبعد رؤية كل الذين أسهموا في إبرام هذا الاتفاق التاريخي الذي نرحب به.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل اسبانيا، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن أعرب نيابـــة عن وفد بلـــدي عن سروري البالغ إذ نراكم تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر، وبوجه خاص هذه الجلسة التاريخية للمجلس.

ويشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي، واستونيا، وبلغاريا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، التي تشارك في مضمون هذا البيان.

منذ بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة لم يدخر الاتحاد الأوروبي جهدا في البحث عن حل دائم عن طريق التفاوض، وكان أيضا من بين أول الذين حاولوا المساعدة في تخفيف المعاناة المروعة للسكان المدنيين.

ولهذا السبب، يسر الاتحاد الأوروبي بشكل خاص التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في ديتون - أوهايو - بواسطة رؤساء البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونحـــن نحـــث الأطـــراف على التوقيع على الاتفاقات في مؤتمر بارس للسلام، الذي ستكون فيه نهاية المفاوضات، وبداية عملية استقرار وحسن جوار للمنطقة كلها. وإن التصديق على اتفاق السلام والوفاء به بحسن نية، سيكونان لصالح الشعوب التي عانت من أهوال الحرب زهاء أربع سنوات.

إن السلام لا يـــزال هشا ويحتاج إلى دعم. والأسس اللازمة للاعتراف المتبادل بين الدول التي ظهرت في أراضي يوغوسلافيا السابقة قد وضعت. والقراران المتعلقان بوقف الجزاءات والرفع المرحلي لحظر الأسلحة، اللذان اتخذهما مجلس الأمن توا وأيدهما الاتحاد الأوروبي سيؤديان، كما نأمل، بهذه الدول إلى تطبيع علاقات بعضها ببعض وبينها وبين سائر المجتمع الدولي.

إن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالاستقرار الإقليمي وتحديد الأسلحة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تعد حاسمة بالنسبة لهذه الجهود.

وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما الطلب الموجه الى الأطراف المعنية بأن تساعد في تحديد مكان وجود الطيارين الفرنسيين المفقودين في البوسنة والهرسك وضمان عودتهما الفورية والآمنة.

فالجراح يجب أن ترفأ ويجب علينا أن نجعل السلام يدوم. إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحقوق الأشخاص الذين ينتمون الى الأقليات يجب أن تحترم احتراما تاما في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. ويجب على الأطراف أيضا أن تتعاون مع المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة.

ويجب ضمان حـــق اللاجئين والمشـــردين في العودة الى ديارهم بأمان، وفي استعادة ممتلكاتهم، أو بخلاف ذلك، تعويضهم تعويضا منصفا. وإن مرتكبي الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي يجب أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم. وتلك هي الطريقة الوحيدة لإنهاء الصراعات في يوغوسلافيا السابقة.

ولا تزال هناك عدة جوانب ينبغي حسمها. فالقوة المتعددة الجنسية التي تضطلع برصد الاتفاقات في البوسنة والهرسك، وفي منطقة سلافونيا الشرقية، يجب وزعها في أقرب وقت ممكن. والجوانب المدنية من خطة السلام ينبغي تنفيذها، وينبغي الشروع في المهمة الهائلة المتمثلة في إعادة الإعمار، وخصوصا في المناطق الأكثر تضررا. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتم أيضا بطريقة سريعة وبناءة حل المسائل المتصلة بخلافة الدول في يوغوسلافيا السابقة.

وما زال الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمته وللاشتراك، مع البلدان والمنظمات الأخرى، في أعمال إعادة التعمير. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي سيقدم دعمه الكامل لإنجاح عقد مؤتمر لندن القادم الخاص بتنفيذ اتفاق السلام ولمؤتمر الدول المانحة المزمع عقده أيضا في بروكسل.

على أية حال، يجب ألا يغيب عن بال الأطراف أن الأمر يعود إليها في توطيد السلام ومنع نشوء الصراعات. وإن مساعدة المجتمع الدولي لن تكون فعالة تماما إلا إذا تمكن من التعويل على التصميم السياسي الراسخ للأطراف وتعاونها.

وفي الختام أود أن أوجه الثناء الى المفاوضين، الذين بفضل تفانيهم وحماستهم، جعلوا اتفاقات ديتون ممكنة التحقيق والى الأطراف، لأنها اختارت السلام في نهاية المطاف؛ والى النساء والرجال في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، الذين ساعدوا، حتى بالتضحية بأرواحهم أحيانا، في التخفيف من الآثار المأساوية لهذه الصراعات فأرسوا الأساس الذي أتاح تحقيق لحظة الأمل هذه التي نشهدها اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل كندا. وأدعوه لشغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد بلدي، أود أولا أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن واثقون من أن شؤون المجلس في أيد قديرة. وأود كذلك أن أشيد بممثل نيجيريا، السفير ابراهيم غمباري، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إننا إذ نستخدم أخيرا كلمة "السلام" اليوم، إنما ننطلق من الإحساس بأهميتها التاريخية لدى معالجة الحالة في يوغوسلافيا السابقة. ولنا وطيد الأمل أن يوم أمس، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، سوف يذكر بوصفه اليوم الذي وضع فيه حد في نهاية المطاف للمعاناة الإنسانية الهائلة التي عصفت بيوغوسلافيا السابقة في السنوات الأربع الأخيرة.

وترحب كندا ترحيبا حارا بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي وقع بالأحرف الأولى أمس في ديتون، بأوهايو. وبالاضافة الى الاتفاقات الأخرى الموقعة في ديتون لحسم مسألة مركز سلافونيا الشرقية وتعزيز الاتحاد البوسني المسلم/الكرواتي، فإن اتفاق السلام الموقع بالأمس يرسي إطارا قويا للعلاقات في المستقبل بين دول يوغوسلافيا السابقة.

وبالأمس قام وزير خارجية كندا، الأونرابل السيد أندريه ويليه، بتهنئة الأطراف على الإنجاز الذي حققته، وحثها على مواصلة العمل بطريقة بناءة مع المجتمع الدولي بروح من التعاون والمرونة في تنفيذ خطة السلام.

ونود كذلك أن نؤكد على عبارات الشكر التي وجهها الوزير ويليه الى المفاوضين الأمريكيين والروس والمفاوضين التابعين للاتحاد الأوروبي الذين اضطلعوا بعمل ممتاز في تحقيق التوازن بين تطلعات الأطراف بشأن مجموعة واسعة من المسائل الدستورية والإقليمية، ونود بصفة خاصة، أن نسجل تقديرنا للزعامة الفذة والمصممة للرئيس بيل كلنتون ولوزير خارجية الولايات المتحدة وارن كريستوفر على دورهما في تسهيل عملية السلام هذه. ونود كذلك أن نشيد بالجهود المتفانية التي بذلها لفترة طويلة دون كلل مفاوضو الأمم المتحدة الذين ساعدوا في التقريب بين الأطراف.

ويتعين علينا الآن أن ننظر في الخطوات التالية اللازمة لتعزيز هذا الاتفاق التاريخي وكفالة تنفيذه تنفيذا تاما. إن مؤتمرات لندن وباريس وبون

ستكون أساسية في هذا الصدد وتتطلع كندا الى الاشتراك في أعمال تلك المؤتمرات.

ودلل النجاح في ديتون على أن الجزاءات يمكن أن يكون لها أثر هام. ونؤيد تعليق الجزاءات ورفعها في إطار اتفاق السلام.

وما برحت إعادة إرساء السلم والاستقرار في المنطقة هدفا رئيسيا لكندا. ونحن نرحب باتفاق الأطراف على إنشاء نظام إقليمي لتحديد الأسلحة بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحث المجتمع الدولي على ممارسة ضبط النفس في عمليات نقل الأسلحة وكفالة الشفافية التامة. ونشجع دول يوغوسلافيا السابقة على أن تسهم بتقديم البيانات سنويا الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة.

إن اتفاق السلم يمثل نهاية الحرب في يوغوسلافيا السابقة. إلا أنه يمثل أيضا بداية عملية طويلة من إعادة التعمير والإنعاش تتطلب منا بذل جهود متضافرة بالإضافة الى الالتزام القوي من جانب جميع الأطراف وذلك لضمان السلم الدائم في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل النرويج. وأدعوه ليشغل مقعدا الى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لنيجيريا، السفير ابراهيم غمباري، على الطريقة الممتازة التي أدى بها واجباته في الشهر الماضي.

بعد ما يقرب من أربع سنوات من الحرب المريرة، لعله أصبح باستطاعة شعب البوسنة والهرسك أن يتمتع أخيرا بالسلام. والنرويج ترحب بحقيقة أن أطراف الصراع قررت أخيرا أن تختار التسوية السلمية. ويحدونا أمل صادق في أن يكون في ذلك نهاية للمصاعب الجمة التي عاناها السكان المدنيون في المنطقة، ولآلاف الموتى، وملايين اللاجئين والمشردين.

إن اتفاق السلام الذي وقع عليه الرؤساء الثلاثة بالأحرف الأولى في ديتون يوم أمس، هو انطلاقة تاريخية تحققت بعد ما يزيد على ثلاث سنوات من جهود الوساطة الدولية المكثفة. وحكومة الولايات المتحدة تستحق عاطر الثناء على أخذها بزمام المبادرة، ومواصلة المفاوضات بعزم وإصرار الى أن وصلت الى نتيجة ناجحة. وتود النرويج أيضا أن تؤكد على أهمية الأدوار الأساسية التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي وروسيا، والأمم المتحدة عن طريق وسيطها، السيد ثورفالد ستولتنبرغ، من أجل تحقيق هذه النتيجة.

ولدينا الآن سلام على ورق. وسيكون التحدي هو ترجمته الى ممارسة عملية. ومهمة المجتمع الدولي المشتركة الآن هي تأمين وتعزيز السلام الهش في البوسنة والهرسك. وبالتالي فإن النرويج تؤيد مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة على مجلس الأمن اليوم. فالاتفاق الأساسي المتعلق بسلافونيا الشرقية وتعليق الجزاءات، ورفع حظر الأسلحة تدريجيا في سياق الاتفاق الخاص بإرساء الاستقرار الإقليمي وتحديد الأسلحة، تعد خطوات هامة في العملية المؤدية الى تطبيع العلاقات بين دول المنطقة والمجتمع الدولي.

وستواصل النرويج الاضطلاع بدور هام في الجهود الدولية المبذولة لكفالة عودة السلام والأوضاع الطبيعية. منذ بداية الحرب كانت النرويج من بين أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. ونحن اليوم، نشارك بما يقرب من ١ ٠٠٠ فرد في الميدان، يخدم ثلاثة أرباعهم في كتيبة حفظ السلام النوردية في توزلا. وقد بذل العديد من المنظمات غير الحكومية النرويجية جهودا جبارة. كما نساهم بعدد كبير من السائقين والشاحنات التي تنقل المعونة الإنسانية الى السكان المدنيين في البوسنة والهرسك. وقدمنا حتى الآن ما يبلغ مجموعه ١٦٠ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية، ونعتزم تقديم ٧٠ مليون دولار إضافي لعام ١٩٩٦. وننوي المساهمة بحوالي ١ ٠٠٠ جندي نرويجي كجزء من القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي سيتم وزعها لرصد تنفيذ اتفاق السلام. وسنساهم

أيضا في جهود التعمير الضخمة والعاجلة التي سيضطلع بها في المستقبل.

إلا أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار تقع على عاتق الأطراف المعنية أنفسها. فالمواطنون العاديون في المنطقة يتوقون الى عودة الحياة الطبيعية. والمسؤولية عن ذلك، تقع على عاتق قادتهم السياسيين والعسكريين. وعليه، فإننا نحث الأطراف بقوة على إبداء استعدادها للمساهمة في العملية بتنفيذ الاتفاق بحسن نية. وهذا يعني في جملة ما يعني أن على الأطراف أن تكفل احترام حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات، وأن تسمح للاجئين والمشردين بالعودة الى ديارهم، وأن تتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي الختام، أود أن أشيد بالمفاوضين وبالقائمين على حفظ السلام، وعمال المعونة، وبكل الرجال والنساء الذين ضحوا بالكثير، وبأرواحهم في بعض الحالات، لكي يجعلوا من عودة السلام الى يوغوسلافيا السابقة أمرا يمكن تحقيقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ.

المتكلم التالي ممثل سلوفينيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر. واسمحوا لي أن أؤكد لكم إيماننا بأن أعمال المجلس ستكلل بالنجاح في ظل إدارتكم الحكيمة والقديرة.

نود أيضا أن نشيد بسلفكم، السفير غمباري ممثل نيجيريا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

ترحب سلوفينيا ترحيبا حارا بإبرام اتفاق السلام في ديتون بين البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونثني على الولايات المتحدة لدورها الحيوي في الجهود المبذولة لحسم الأزمة في منطقة البلقان، ومساهمتها الحاسمة في مسيرة السلام التي توجت بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام. ونحن نحث الأطراف على التوقيع على هذا الاتفاق، حتى تمهد الطريق لإرساء السلام والاستقرار.

وقد أكد وزير خارجية سلوفينيا، السيد زوران ثالير في بيان أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم، الحقائق التالية:

"إننا نأمل أن يتحول اتفاق ديتون الى واقع حي، وأن يؤدي بأسرع ما يمكن الى نتائج عملية تضع نهاية لسنوات أربع من إراقة الدماء والدمار، وتأتي بالسلام الى مناطق الأزمة.

"ولاتزال سلوفينيا مصرة على ضرورة الحفاظ على البوسنة والهرسك كدولة واحدة، واحترام سلامتها الإقليمية.

"وتتمنى سلوفينيا أن تكون الأوضاع بجوارها مستقرة، وأن تعود حياة الناس هناك الى مجراها الطبيعي في ظروف يسودها احترام السلامة الإقليمية والحدود المعترف بها دوليا، وحقوق الإنسان. كما أن سلوفينيا مستعدة للمساهمة، قدر استطاعتها، في إرساء الاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مناطق الأزمة".

وينبغي أن تكرس الجهود الآن لإرساء سلام دائم وحقيقي. فالسلام ليس مجرد غياب الحرب. فهو يتطلب اتخاذ الخطوات الصحيحة في كل مراحل العملية، حتى تعود الحياة الى طبيعتها وتسود العدالة.

وقد اتخذ مجلس الأمن اليوم خطوتين هامتين في سلسلة الخطوات التي يلزم اتخاذها لتحقيق السلام: أولا، تعليق الجزاءات؛ وثانيا، رفع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بموجب قراره ٧١٣ (١٩٩١) قبل أكثر من أربع سنوات. ونحن واثقون بأن الفرصة ستواتينا في المجلس لأن نعالج، في المراحل الملائمة، مختلف القضايا المتصلة بإرساء السلام. ونود في هذه

المناسبة أن ندلي ببضعة تعقيبات على القرارين اللذين اتخذهما المجلس.

واسمحوا لي أولا أن أتنـــاول القـــرار المتعلق بتعليق الجزاءات.

وفـــي الفقرة التاسعة من ديباجة ذلك القرار يؤكد مجلس الأمن مجددا على أن

"الـــدولة التي كانت تعرف سابقا بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ... زالت من الوجود".

وهذا عنصر هام في القـــرار. وهو يأتي على ذكر حقيقة أساسية ومبدأ أساسي، يمكن على أساسهما وضع حلول عملية بنجاح.

إن انحـلال وزوال جمهـــورية يـــوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة أثَّر في التصرف في موجودات تلك الدولة السابقة، كما هو منصوص عليه بدقة في الفقرة التاسعة من ديباجة القرار.

والواضح أنه مع وقف الجزاءات، نحن على وشك أن ندخل في مرحلة هامة في هذه المسألة. ومن المهم ألا ينطبق هذا الوقف على الموجودات المجمدة التي هي ملك عام للدولة السابقة. وهذه الموجودات خاضعة للخلافة من جانب جميع الدول الخلف، وبناء عليه ينبغي تقسيمها فيما بينها. لذلك، ينبغي اتخاذ جميـــع التدابير الضرورية لمنع الإفراج عن هذه الموجودات واستعمالها لصالح أية دولة واحدة من الدول الخلف. وهذه المسألة عولجت على نحو أكثر تحديدا في الفقرتين ٥ و ٦ من منطوق القرار المتعلق بوقف الجزاءات.

وتطلب سلوفينيا رسميا أن تعتبر السلطات المعنية في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أولا جميع الموجودات التابعة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بما في ذلك أي جزء من أجزائها، فضلا عن وكالاتها الأخرى، بما في ذلك مصرف يـــوغوسلافيا الوطني؛ وثانيا، موجودات الكيانات التي تملكها أو تتحكم بها، مباشرة أو غير مباشرة، الحكومة أو أية وكالة حكومية تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحاديـــة (صربيا والجبل الأسود)، موجودات يحق لجمهورية سلوفينيا، باعتبارها إحدى الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة، أن تطالب بها على نحو قانوني وشرعي.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد موافقتنا على تفسير الفقرة ٥ من القرار، وهو التفسير الذي تضمنه تعليل تصويت ممثل الولايات المتحدة.

ونحـــث جميـــع الـــدول على اعتبار هذه الموجودات مجمدة، وفقا للفقرة ٥ من منطوق القرار، الى أن يتم إيجـــاد حل نهائي يتعلق بتوزيع هذه الموجودات والمسؤوليات من قبل الدول الخلف. وأي إفراج من طرف واحد عن الأموال ذات الصلة سيحمل جمهورية سلوفينيا على اتخاذ الخطوات القانونية المناسبة لإعلان هذه العمليات باطلة ولاغية.

وأخيـرا، أود أن أؤكـد على أننـا نخالـف ونعارض أي تفسير من شأنه أن يقصر معني عبارة "مطالبات" - المستعملة في الفقرة ٥ من منطوق القرار - على مطالبات مطـــروحة في الاجراءات القانونية الراهنة. ومن شأن التفسير المحدود أن يلحق الضرر بالذين يتفاوضون بحسن نية بشأن مسائل خلافة الدولة، ويمكن أن يكون له في الواقع تأثير سلبي علـــى المفاوضات بشأن مسألة خلافة الدولة في المستقبل.

والقرار الثاني يتناول مسألة إنهاء الحظر المفروض على الأسلحة من قبل قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) المتخذ قبل أربع سنوات.

إن ذلك الحظر كان أقل التدابير حظا التي اتخذها مجلس الأمن. ولقد فرض أصلا على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية - التي كانت ما تزال قائمة وعضوا في الأمم المتحدة. وأبقي عليه بعد انحلال الدولة السابقة، دون مراعاة للحالة الخاصة التي تتصف بها كل دولة من دول الخلف. وهو مثال على تدبير يسبـــب آثارا ضـــارة بسبب طابعـــه غير المميز والعام. ولقد حان الوقت الآن لإجراء تغيير جذري.

إن سلوفينيا ترحب بالقرار المعني بإنهاء الحظر المفروض على الأسلحة. وهو يركز على حالة تلك الدول الخلف على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وهي الدول الأطراف في الصراع والموقعة على اتفاق السلام. وهذا نهج حكيم، ومفهوم التدرج مفهوم صحيح في هذا السياق. والصلة بين الرفع النهائي للحظر المفروض على الأسلحة فيما يتعلق بالموقعين على اتفاق السلام وتنفيذ الاتفاق الذي أبرموه بشأن تحديد الأسلحة - الوارد في المرفق الأول باء باتفاقية السلام - أمر مبرر. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه التدابير في إحلال السلام والاستقرار، وأن تعزز الثقة بين الأطراف في اتفاق السلام الذي تم التوصل اليه في ديتون.

وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد مجددا على أنه فيما يتعلق بسلوفينيا، كان الحظر على الأسلحة الذي فرضه القرار ٧١٣ (١٩٩١) غير مبرر منذ البداية. وسلوفينيا، الدولة المستقلة وذات السيادة والعضو في الأمم المتحدة، هي في سلام. فنحن في سلام مع أنفسنا ومع جيراننا. وسلوفينيا ليست ماضيا وحاضرا طرفا في أي صراع عسكري، ولم تشهد أبدا بعثة لحفظ السلام في أراضيها.

وعلاوة على ذلك، تعتبر سلوفينيا أن حظر الأسلحة الذي نحن بصدده بات شأنا قديما نظرا لتطور التعاون بشأن شؤون أمنية في أوروبا، وهي المسائل التي يشارك بلدي فيها باعتباره شريكا مسؤولا. ولقد شاركت سلوفينيا منذ البداية في المشاركة من أجل السلام، وأقامت شبكة مكثفة من التعاون مع معظم البلدان الأوروبية وبلدان عديدة أخرى. وفي ظل هذه الظروف، يمثل تطبيق الحظر المفروض على الأسلحة عائقا أمام تعاوننا الدولي، وتقييدا لسيادتنا على نحو غير مبرر على الإطلاق.

وفي الختام، اسمحوا لي، إذن، أن أذكر ما يلي رسميا وللعلم به وتسجيله: إن سلوفينيا تشعر بالارتياح لأن مجلس الأمن قد اتخذ اليوم قرارا ينهي فيه حظر الأسلحة الذي فرضه القرار ٧١٣ (١٩٩١)، وبالنسبة لسلوفينيا، نحن نتوقع الإنهاء الفوري للحظر المفروض على الأسلحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس، والى الإدلاء ببيانه.

السيد ماليسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبأن أشاطركم وأشاطر أعضاء المجلس سرورنا وارتياحنا العميق لانتهاء الحرب في منطقة البلقان.

إن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ترحب بالنجاح الذي أحرز في ديتون، أوهايو. وتوقيع اتفاق السلام بين قادة البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يضع حدا لقرابة أربع سنوات من إراقة الدماء، مما أودى بحياة العديدين وسبَّب دمارا هائلا.

إن حكومتي تشيد بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت عمليا أن الدول الطليعية عندما تعقد العزم على قيادة الآخرين، فإن الآخرين يتبعونها. ونود أيضا أن نشيد بالجهود التي بذلها جميع الأعضاء في فريق الاتصال.

ولكن حتى بعد انتهاء هذه الحرب، وهي الحرب التي خيضت باسم "التطهير العرقي"، تبقى منطقة البلقان منطقة مختلطة من الناحية العرقية، حيث لا تتبع حدود الدول خطوطا عرقية بل تخترقها. لهذا السبب تواجهنا اليوم، إذ نحتفل بانتهاء حرب أخرى في منطقة البلقان، الورطة القديمة نفسها وهي كيف نعيش في سلام مع جيراننا ومع الأقليات داخل دولنا وتصبح مسألة الأمن في منطقة البلقان مرة أخرى، مسألة ديمقراطية وتسامح وتعددية وتعاون داخل الدول وبينها.

وما زال البديل يتمثل في أكثر الصراعات العسكرية وحشية وحمقا تشهدها البشرية اليوم - أي الحروب الإثنية. والأمر يعود الى شعوب البلقان لكي

تحدد خيارها. وهذه المرة اختار البوسنيون والكروات والصرب الخيار الصحيح في ديتون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى.

المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه للجلوس الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي بداية، أن يتوجه إليكم سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وليس عندي أدنى شك أنه في ظل قيادتكم البارزة، سوف يضطلع المجلس بمسؤولياته على أنجح وجه.

ويرحب وفد بلادي ترحيبا قلبيا بنجاح مؤتمر ديتون، الذي سيمهد الطريق أمام الصراع الواسع في البلقان، الذي اندلع منذ قرابة اربع سنوات، لكي يصل الى نهايته. فمع الاتفاق البارز الذي تم التوصل إليه أمس والذي يمثل علامة بارزة، يعتقد وفد بلادي بأن خطوة حاسمة قد اتخذت، بعيدا عن إراقة الدماء والمعاناة التي ابتليت بها هذه المنطقة ونحو إرساء بداية لتأسيس السلام.

وبفضل المبادرات الدبلوماسية الرفيعة والتصميم الثابت للأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في فريق الاتصال والموقف التطلعي للأطراف الثلاثة المعنية تم تحقيق هذا الإنجاز الذي بدا في أحلك الساعات وكأنه استحالة مطلقة. وتنضم جمهورية كوريا الى المجتمع الدولي في الإعراب عن تقديرها الرسمي لتلك الأطراف على جهودها في التوصل الى تسوية شاملة.

وينتهز وفد بلادي أيضا هذه المناسبة للإشادة بالأمين العام للأمم المتحدة وبعناصر حفظ السلم التابعين لها، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، إذ ساعدت إسهاماتهم الكبرى في جهود السلام في يوغوسلافيا السابقة في تحقيق هدف استعادة السلام والأمن.

ويدرك وفد بلدي إدراكا تاما أن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي وقّعت بالأحرف الأولى أمس في ديتون، أوهايو، هو المرحلة الأولى الهامة في الطريق الطويل الى السلام في يوغوسلافيا السابقة. ويحدونا الأمل أن روح الحل التوافقي والمصالحة والتسامح التي أدت أولا الى إبرام الاتفاق ستظل نشطة وذلك كي يتم تنفيذه بإخلاص بعد إضفاء الطابع الرسمي عليه في باريس في الشهر القادم.

وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي صادقا بأن تكون الاتفاقية بداية حقبة جديدة لتوطيد احتمالات السلام والاستقرار في منطقة البلقان من خلال التعاون التام بين جميع الأطراف المعنية. علاوة على ذلك، يعتقد وفد بلادي أن الإجراء السريع الذي اتخذه مجلس الأمن والقاضي بوقف الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورفع الحظر على الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة أمر مناسب وفي حينه حقا. وإن دور مجلس الأمن في تنفيذ اتفاقية ديتون ينطوي على أهمية بالغة في تعزيز السلم في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من أن يوغوسلافيا السابقة تقع في منطقة نائية من الناحية الجغرافية، فإن جمهورية كوريا تعتقد اعتقادا جازما أنها منطقة تنطوي على آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلام والاستقرار في العالم. ويتحمل المجتمع الدولي التزاما أدبيا بتقديم دعمه الكامل للمساعدة في إنهاء الصراع وتحويل السلام من اتفاق على الورق الى سلام حقيقي بالفعل.

وفضلا عن ذلك، أسفر الصراع الذي استمر أربع سنوات عن خسائر فادحة في الأرواح. وينبغي لمجتمع الدول، بعد مقتل ربع مليون نسمة واقتلاع أكثر منهم من أوطانهم، أن يتعاون من أجل تقديم مساعدات إنسانية تمس الحاجة إليها، ومنع حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن يسمح للأعداد الغفيرة من الذين أرغموا على هجر ديارهم بأن يعودوا الى موطنهم الأصلي في سلام.

ويؤمن وفدي بأن جانبا من الجوانب الهامة للاتفاق يتعلق بالأحكام التي تكفل عدم السماح لمجرمي الحرب بتولي أي منصب عن طريق الانتخاب. وينبغي

أن يكون ذلك درسا قاسيا لكل مَن يرتكب في المستقبل جرائم في حق الإنسانية والسلام. وعلى المجتمع الدولي أن يضمن ألا تمر جرائم مثل "التطهير الإثني" دون عقاب.

ويؤمن وفدي أيضا أن الاتفاق على ما به من أوجه ضعف وقصور، هو نتاج حل وسط حقيقي وتنازل متبادل من جانب جميع الأطراف المعنية، لذلك من الأهمية بمكان أن يعمد المجتمع الدولي الى تشجيع أطراف الصراع على تنفيذ الاتفاق بأقصى حد من الأمانة والإخلاص.

وختاما، يود وفدي أن يطمئن المجلس بأن جمهورية كوريا، وهي دولة عانت هي نفسها حربا مدمرة منذ نصف قرن، سوف تسهم بنصيبها في تنفيذ اتفاق ديتون بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا. وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوندونو - باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني أن أتحدث الى مجلس الأمن نيابة عن حكومتي بصفتها رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز. واسمحوا لي، أولا، أن أهنئكم سيدي الرئيس بمناسبة توليكم رئاسة هذا الجهاز الهام عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز ترحب بارتياح بالإعلان عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ديتون بولاية أوهايو، والذي أتاح تحقيق السلام الذي طال انتظاره في منطقة البلقان. ويمثل تحقيق السلام شاغلا من أهم شواغل الحركة. وفضلا عن ذلك، فقد عمل كثير من أعضاء الحركة بنشاط وبطرق مختلفة لتحقيق السلام. ونأمل الآن أن تكتمل الاتفاقات التي تم التوصل إليها ولا سيما أن يتم تنفيذها على النحو الصحيح حتى يمكن للسلام أن يعود أخيرا الى حيث تفشت إراقة الدماء والأعمال البربرية. وتود رئاسة حركة بلدان عدم الانحياز أن تشيد بكل مَن ضحى بحياته من أجل تحقيق السلام، وببلدان فريق الاتصال. ونعرب عن تقديرنا، بصفة خاصة، للجهود التي بذلتها حكومة الولايات المتحدة من أجل تحقيق هذا النجاح الذي هو أيضا نجاح للمجتمع الدولي كله. وسوف تظل ساهرين ومتيقظين لضمان أن يصبح الهدف والغاية من تحقيق سلام دائم ومستقر في المنطقة حقيقة واقعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ، سيدي، بالإعراب عن ارتياح وفد البرازيل لاشتراكه في هذه المناقشة في ظل رئاستكم القديرة. إن خصالكم الدبلوماسية والشخصية كسبت احترامنا ويجب الاعتراف بها. وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة للسفير غمباري على عمله الفذ بصفته رئيسا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونود أن نضيف صوتنا الى صوت بقية المجتمع الدولي في هذه اللحظة، لحظة الأمل المتجدد في إرساء السلام في منطقة البلقان التي مزقتها الحرب. إن النتيجة الناجحة للمفاوضات تهيئ الظروف لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين جميع شعوب المنطقة بعد ما يقرب من أربعة أعوام من العنف والتدمير.

وبينما فقد مئات الآلاف أرواحهم وتشرد الملايين، وجدنا أن المحاولات الدبلوماسية المتعاقبة للتغلب على الخلافات من خلال الوسائل السلمية تلقى العناد والتحدي. لقد نظر العالم المروع الى الفظائع بأسى، بينما تقوضت ثقته في مقدرة الحوار والتفاهم بين الأمم. وفي ذلك الوقت تماما بدت الظروف مؤاتية بأقصى درجة لإقامة شراكة جديدة على الصعيد العالمي.

وبينما نرحب بهذه المناسبة الهامة، أجد نفسي أفكر أولا في المدنيين الأبرياء وأفراد حفظ السلام الشجعان الذين وقعوا فريسة للحرب، كما أفكر في كل ضحايا الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان التي ارتبطت

بهذا الصراع الآثم. ومع ذلك فإن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في ديتون، أوهايو، لم يكن ممكنا دون القيادة التي أتاحتها حكومة الولايات المتحدة والتي جمعت بين الأطراف. وفي هذا الصدد، يجب أن نسلم بشكل خاص بالدور الذي اضطلع به الرئيس كلينتون ووزير الخارجية كريستوفر. ويجب تهنئة فريقهما كله على تصميمه وإحساسه بالواجب.

وهناك كثيرون من الآخرين الذين يستحقون الثناء على جهودهم الدؤوبة في البحث عن حلول لحالة معقدة لم يسبق لها مثيل، حالة بدت الأدوات الدبلوماسية الموجودة غير كافية لتسويتها، والحكمة التقليدية عاجزة عن معالجتها. ولا بد أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقدير الحكومة البرازيلية للدور الحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، وبخاصة السيد بطرس بطرس غالى الأمين العام، في معالجة أخطر أزمة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد كانت التحديات التي واجهتها المنظمة في يوغوسلافيا السابقة هائلة والإحباطات الناجمة عن الاشتراك غير الطوعي لعملية حفظ السلام في القتال المسلح عديدة. ولا يمكن أن ننكر أنه بدون قوة الأمم المتحدة للحماية ومن خلفها لكانت الكارثة الإنسانية في المنطقة قد بلغت أبعادا أعظم ولكان الصراع قد تفشى بشكل أكبر.

لقد التزمت البرازيل بصرامة، طوال فترة الصراع، بتحقيق السلام في البلقان ودعمت الجهود المبذولة لتحاشي التصعيد وتشجيع التوصل الى تسوية يتفق عليها، بما في ذلك اشتراكها في قوة الحماية. إن اعتقادنا بإمكان التعايش الديمقراطي المتآلف بين شعوب تنتمي الى خلفيات عرقية ودينية متباينة اعتقاد تتأصل جذوره في تجربتنا. ونحن نواصل إبداء استعدادنا للإسهام في دعم عملية السلام في البلقان على الطريق الحاد الذي يجب أن نتسلقه إذا كان لوعود ديتون أن تترجم الى حياة أفضل لجميع الأطراف في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥